الأمم المتحدة

A/57/PV.12

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

الجلسة العامة **١٢**
الثلاثاء، ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان ..... (الجمهورية التشيكية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

خطاب السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والرئيس السابق للجمعية العامة.

اصطحب السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يُشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والرئيس السابق للجمعية العامة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بوتفليقة (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، بادئ ذي بدء، وبالنيابة عن الوفد الجزائري، أتقدم إليكم بالتهنئة على انتخابكم رئيسا للدورة الحالية للجمعية العامة. وهذا تقدير لسجاياكم الشخصية ولبلدكم، الذي يقيم بلدي معه علاقات طيبة من الصداقة والتعاون.

كما أود أن أهنئ سويسرا على قبولها عضوا كامل العضوية في منظمتنا. وأنا على يقين بأن هذا البلد، الحريص على حياده في الشؤون الدولية، سيكون له إسهام قيم في سعينا المشترك من أجل استتباب السلام في العالم، في هذا الوقت بالذات حيث يتعرض هذا السلام لتهديد خطير من جانب الإرهاب الدولي، من ضمن أمور أخرى. لذا، فإنني أرحب بالوفد السويسري في هذه الجمعية، متمنيا له كل التوفيق في عمله معنا.

وسوف تتناول جمعيتنا عما قريب أيضا مسألة قبول دولة تيمور الشرقية الجديدة عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة. وإننا نرحب بهذا البلد المستقل حديثا. لقد اختار الشعب التيموري بحرية ومن خلال ممارسة حقه في تقرير المصير، أن يكون سيد مصيره. ومرة أخرى، أتوجه إلى هذا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-59322 (A)
0259322

الشعب بالتهنئة على وقفته الثابتة، ونرحب به متمنين له مستقبلا يسوده التقدم والرخاء والسلام.

لقد مر عامان منذ إقرار إعلان الألفية التاريخي. وبتقديم استجابة جماعية على التحديات التي تواجه العالم في مجالات السلم والأمن والقضاء على الفقر، انطلاقا من روح التضامن، اتخذ المجتمع الدولي نهجا مسؤولا إزاء الموقف، الأمر الذي يجعل ذلك الإعلان يبدو وقد استبق الحاضر، بالنظر إلى الأحداث اللاحقة التي هزت العالم وأوقعت الفوضى في صفوفه.

إن الأحداث الأليمة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والتي أحيينا ذكراها قبل أيام قليلة، أبرزت الحاجة إلى الرد الجماعي على ذلك الخطر الذي يتهدد العالم والكامن في الإرهاب. ولقد كُتب على الجزائر أن تواجه وحدها طوال عقد كامل آفة العصر هذه. ويسرنا أنه بات لدى المجتمع الدولي الآن وعي أكبر بشأن هذه الظاهرة والإجراءات التي يتعين اتخاذها بغية التصدي لها.

لقد شاركت الجزائر في الجهود الرامية لإبرام اتفاقيات مكافحة الإرهاب التي أقرت في إطار المنظمات الأفريقية والعربية والإسلامية الإقليمية التي تنتمي الجزائر إلى عضويتها. وأسهمت تلك الاتفاقيات إسهاما كبيرا في تعزيز الإطار القانوني الدولي الضروري لأي عمل في إطار تعاون دولي فعال في مجال مكافحة الإرهاب.

إننا نعتقد أنه بات من الأمور الملحة أن يتم اعتماد اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب، توفر إطارا معياريا يضم مختلف اتفاقات التعاون في مجال مكافحة الإرهاب. وعلينا أن نتجاوز خلافاتنا فيما يتعلق بتعريفنا للإرهاب سعيا إلى تعريف مقبول للجميع، ويتحاشى كل أوجه الالتباس التي تُجمع على إدانتها.

إننا نرفض، بالأخص، أي اقتران بين الإسلام والأنشطة الإرهابية. ولا يمكننا أن نُعادل الإرهاب بكفاح يخوضه شعب حرم من حقوقه – ذلك الكفاح غير المتكافئ الذي تستخدم فيه كل الموارد والأسلحة المتاحة.

ونتيجة للتجاوزات التي يرتكبها المحتلون الإسرائيليون، حدد المجتمع الدولي الشروط الضرورية لإقرار سلام عادل ودائم في فلسطين والشرق الأوسط. وتشمل هذه الشروط نبذ العنف، واستئناف المفاوضات على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، والشرط الأساسي: تأكيد حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته داخل حدود معترف بها وآمنة، والنتيجة الطبيعية لذلك متمثلة في وجود دولتين – فلسطينية وإسرائيلية – تعيشان في سلام جنبا إلى جنب.

لقد حددت مبادرة مؤتمر القمة العربي المنعقد في بيروت الخطوط العريضة لمثل هذه التسوية، القائمة على الشرعية الدولية وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام.

إن هذه المبادرة العربية قد حظيت بترحيب الأمم المتحدة وراعيي عملية السلام، وبثت حياة جديدة في أوصال عملية السلام التي كانت تحتضر. وتقف الجزائر اليوم جنبا إلى جنب، كسابق عهدها، مع الشعب الفلسطيني في كفاحه الذي صار مضرب الأمثال من أجل الحرية والكرامة، والذي لن يكتب له النصر إلا عندما يُعترف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس، وانسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وهذا هو السبيل الوحيد لإعادة السلم والاستقرار والأمن إلى منطقة الشرق الأوسط الحساسة.

وفي نفس هذه المنطقة، وفي العراق بالذات، ثمة تطورات إيجابية حدثت مؤخرا تعطينا الأمل في أن يحل منطق السلام محل منطق الحرب في النهاية. فالعراق بقبوله عودة مفتشي الأمم المتحدة إلى أراضيه قد أثبت أنه يلتزم بالتعاون مع المجتمع الدولي كي يتسنى إغلاق ملف أسلحة الدمار الشامل نهائيا. إن هذا القرار الشجاع للحكومة العراقية يجب أن يؤدي منطقيا إلى رفع الجزاءات التي عانى منها الشعب العراقي الأمرين رفعا نهائيا، وإعادة السلم والأمن إلى ذلك البلد وإلى المنطقة كلها، مع الاحترام الكامل لسيادة ووحدة الشعب العراقي والسلامة الإقليمية لترابه الوطني.

وبجوار الجزائر مباشرة، في الصحراء الغربية، وبعد ٢٧ عاما من انسحاب القوة الاستعمارية السابقة، لا يزال الشعب الصحراوي يُطالب بحقه الثابت في تقرير المصير، تطبيقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥)، وللقرارات التي ما فتئت الجمعية العامة تتخذها وتؤكدها عاما بعد عام، منذ أن دعت في سنة ١٩٦٦ إلى تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية وإلى أن يقرر شعبها مصيره عن طريق استفتاء.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يبقى غير مكترث بمصير هذا الشعب ولا أن يقبل بتأجيل التنفيذ الكامل لخطة التسوية واتفاقات هيوستن مرة بعد الأخرى.

والجزائر، البلد المجاور للشعبين الشقيقين في المغرب والصحراء الغربية، ستواصل بذل كل جهد ممكن في سبيل السلام الدولي واستتباب الاستقرار والوحدة في المنطقة شبه الإقليمية. وما فتئت الجزائر تؤيد جهود الأمين العام ومبعوثه الشخصي تأييدا تاما، كما أننا قد أسهمنا إسهاما كبيرا في تسوية الصراع. وتتعامل منظمة الأمم المتحدة - وعلى الأخص مجلس الأمن - مع مشكلة الصحراء الغربية. وتأمل الجزائر ألا يعرض هذا النزاع علاقاتها مع جيرانها للخطر وأن يعود اتحاد المغرب العربي إلى سابق عهده من النشاط وأن يقيم تعاونا مثمرا مع جميع البلدان في المنطقة.

وتنعقد هذه الدورة في وقت تتسارع فيه خطى العولمة وتحدث فيه ثورة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ولا تزال تتردد تساؤلات حول الفوائد والتحديات الناتجة عن هذه العملية وخطري التهميش والإقصاء اللذين تشكلهما للبلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا. وتكتسب هذه الدورة أهمية خاصة لأنها تنعقد مباشرة في أعقاب مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، وهما حدثان يمكن أن يكونا حاسمين لمستقبل التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة والمتوازنة والعادلة.

وفي حين أن العملية التي استُهلت في مونتيري حددت كيفية تعبئة التمويل وتعزيز التعاون المالي والفني من أجل التنمية، ركز مؤتمر قمة جوهانسبرغ على المجالات ذات الأولوية وهي مكافحة الفقر وضمان التنمية المستدامة والتعاون الدولي.

يجب أن يكون الحق في التنمية المستدامة بؤرة اهتماماتنا وجهودنا لتعزيز التعاون الدولي عبر مختلف الشراكات المبتكرة بين الشمال والجنوب، وعلى أساس اقتسام المسؤوليات والمكاسب. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى التوقيع على اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي هذا العام. وسيشكل هذا الاتفاق القاعدة لانطلاق شراكة حقيقية ذات فائدة متبادلة.

ومن الواضح أن المشاكل المتعلقة بتدويل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بقدر الإمكان، وزيادة المساعدات الإنمائية الرسمية بدرجة كبيرة، وإدارة عبء المديونية، وفتح الأسواق أمام منتجات الجنوب، وإعادة هيكلة المؤسسات

المالية الدولية للسماح بمشاركة أكبر للبلدان النامية، لا تزال الشواغل الرئيسية لنا، ومن الضروري أن نجد لها حلولا على وجه السرعة.

ونظرا لخطورة الأزمات التي تهز العالم أصبحت هناك أهمية متزايدة لإقامة نظام اقتصادي وتجاري دولي أكثر عدالة، وهو ما يتطلب إرادة سياسية أكبر من جانب المجتمع الدولي.

ولقد أتاحت لنا نتيجة آخر اجتماع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة الفرصة لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر انفتاحا وشفافية من أجل تمكين البلدان النامية من زيادة نصيبها من التجارة الدولية.

وأود أن أشير أيضا إلى المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تم القيام بها لمساعدة البلدان النامية، خاصة الأقل نموا من بينها. وآمل أن تتم متابعة هذه المبادرات بخطوات أخرى محددة يمكن أن تعطي مغزى حقيقيا للتضامن الدولي وللجهود المستمرة الرامية إلى بناء عالم أكثر إنسانية وخالٍ من بذور عدم الاستقرار والعنف.

إن العالم يتغير بسرعة كبيرة، وهو ما ينتج عنه غموض هائل يكتنف مستقبل الجنس البشري. ونلاحظ النزوع، في ضوء هذه الأخطار، إلى التحرك نحو التضامن الدولي، ليس في مجال مكافحة الإرهاب فحسب، بل أيضا في مكافحة الفقر والحفاظ على البيئة. إن أهمية الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في حل المشاكل التي تواجه كل شعوبنا تتضح أكثر فأكثر للجميع. ومن الثابت لعالم تحدق به الأخطار أنه لا يمكن الاستغناء عن هذه المنظمة، ذلك لأنها رمز التزامنا المشترك بالكفاح من أجل بقاء البشرية.

إن منجزات منظومة الأمم المتحدة تثير الانبهار، سواء كان الأمر متعلقا بتعزيز السلم والأمن أو بالتعاون الاقتصادي أو بالتقدم الاجتماعي أو بالعمل الإنساني، ناهيك عن تطوير القانون الدولي. وكون هذه المنجزات قد تحققت رغم الصعوبات وعدم كفاية الموارد لدليل على ما تستطيع المنظومة أن تحققه إذا دعمتها جميع الدول الأعضاء بالكامل.

إن الجهود المبذولة لترشيد أنشطة الأمم المتحدة وتحسين التنسيق على مستوى المنظومة وضمان الترابط بين أعمالها أمور تبشر بالخير لتعزيز المنظمة ومصداقيتها وفعاليتها.

وأود الإشادة بقيادة الأمين العام، السيد كوفي عنان، في هذا المسعى الذي سيتطلب التزاما أكبر من جانب الدول وكذلك توفير المزيد من الموارد.

وسيتطلب تعزيز مصداقية وفعالية الأمم المتحدة أيضا إصلاحا هيكليا لتمكينها من أن تعكس الوجه الجديد للمجتمع الدولي بشكل أفضل وأن تتصدى لجميع التحديات التي تواجه البشرية.

وفي هذه الألفية الجديدة، لن يتمكن العالم من إدارة شؤونه بدون الأمم المتحدة. والمنظمة التي تتكيف مع متطلبات التغيير في عالم اليوم هي أداة لا غنى عنها في مساعدتنا على بناء السلام والتنمية المستدامة الشاملة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والرئيس السابق للجمعية العامة على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد عبد العزيز بوتفليقه، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والرئيس السابق للجمعية العامة، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد خوسيه ماريا بيريرا نيفس، رئيس وزراء جمهورية الرأس الأخضر

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب السيد خوسيه ماريا بيريرا نيفس، رئيس وزراء جمهورية الرأس الأخضر.

اصطُحب السيد خوسيه ماريا بيريرا نيفس، رئيس وزراء جمهورية الرأس الأخضر، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يُسعدني أن أرحب بدولة السيد خوسيه ماريا بيريرا نيفس، رئيس وزراء جمهورية الرأس الأخضر، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد نيفس (الرأس الأخضر) (تكلم بالبرتغالية، وقدم الوفد نصا بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة. ونحن واثقون أنكم بمهاراتكم المعروفة وخبرتكم الدبلوماسية ستوجهون عمل الجمعية نحو ختام ناجح جدا. وأؤكد لكم على أن بمقدوركم الاعتماد على الدعم الكامل من وفد الرأس الأخضر.

وأود أن أشيد بالقيادة والإرشاد القويين لسلفكم، السيد هان سونغ - سو، الذي ترأس الجمعية خلال وقت اتسم بصعوبة خاصة، عندما اتخذت خطوات هامة لتحسين كفاءة الجمعية العامة من أجل تعزيز دور منظمتنا في حل القضايا التي تواجه المجتمع الدولي.

واسمحوا لي أيضا أن أنقل رسالة تقدير خاصة إلى الأمين لعام كوفي عنان لأسلوبه الحكيم والقدير الذي يُسيِّر به الأمم المتحدة وخاصة إدارة برامج الألفية، التي تأتت عنها نتائج على قدر كبير من الأهمية للمجتمع الدولي، مثلا نتائج مؤتمري القمة في مونتيري وجوهانسبرغ.

ويرحب الرأس الأخضر بانضمام الاتحاد الكونفدرالي السويسري إلى عضوية الأمم المتحدة. ونحن واثقون من أن وجود سويسرا في الأمم المتحدة لن يؤدي إلا إلى مصلحة المنظمة ، نظراً للخبرة الدبلوماسية القيمة والمعروفة لذلك البلد.

وبالمثل، نرحب بانضمام تيمور الشرقية المرتقب إلى الأمم المتحدة، ويسعدني أن أتذكر الآن أن الرأس الأخضر وقف دائما بجوار الشعب التيموري في كفاحه من أجل تقرير المصير والاستقلال. لقد دفع ذلك البلد الحديث العهد وشعبه ثمناً غالياً مقابل الاعتراف بحقهما في الوجود ولذلك فمن واجب مجتمع الأمم تعبئة كل الدعم الضروري لتمكين تلك الديمقراطية الحديثة العهد من أن تؤكد نفسها مجدداً وأن تُعوَّض عن عقود التدمير والعنف التي فقدتها.

إن الأحداث المأساوية التي أصابت مراكز حيوية ورمزية في الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ قد أذهلت العالم بصورة عميقة. ولقد عبأ المجتمع الدولي نفسه وأعرب عن تضامنه مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفي نفس الوقت اتخذ تدابير معدلة للتعامل مع تحديات الإرهاب الدولي. وقد كان الرأس الأخضر من ضمن البلدان التي كان رد فعلها سريعاً على قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) وظل ملتزما بعزم بتنفيذه.

إن موجات الصدمات التي تسببت فيها هذه الكارثة كان لها صداها على جميع المستويات وأثرت على العديد من جوانب العلاقات فيما بين الدول. وقد ظهر تأثيرها السيئ في الافتقار إلى النمو الاقتصادي؛ وفي زيادة الإنفاق لأغراض الدفاع والأمن وما ترتب من جراء ذلك على توزيع الموارد؛ وعلى النظام اليومي لمواطني جميع البلدان في العالم من خلال القيود على حرية حركة الأشخاص. وفي مناطق معينة في

العالم، توجد مخاطر متزايدة للمواجهات العسكرية التي، إذا نشبت، من شأنها أن تكون لها عواقب وخيمة.

ولذلك ، فقد اكتسب موضوع الأمن الدولي اليوم أهمية لم يسبق لها مثيل في العلاقات فيما بين الدول، والأمم المتحدة مطالبة بأن تؤدي دورا حاسماً في التقييم والإدارة. وينبغي أن تصير الوسائل الدبلوماسية ذات ميزة وأن تتابع في سياق مجلس الأمن.

إن العالم الأكثر أمنا هو العالم الأكثر عدلا. ومن الحيوي أن تقوّي الأمم المتحدة من قدراتها على التدخل والتنسيق فيما يتعلق بالتعاون الدولي من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بوصفها ضماناً لمناخ من السلم والأمن في جميع أنحاء العالم. ومن المستحيل استحداث مناخ من السلم والأمن بينما يظل أكثر من نصف سكان العالم عرضة للفقر وسوء التغذية والمرض والجهل. وينبغي للمجتمع الدولي تقوية التزامه لضمان تحقيق أهداف الألفية في وقت يسمح بإعطاء معنى لحياة الملايين من أخوتنا وأخواتنا، خاصة أولئك الذين يعيشون في أقل البلدان نموا، والذين يتطلعون اليوم إلى المستقبل من دون أي أمل.

وبتكلفة من الجهود الكبيرة والتصميم والتكاليف الاجتماعية العالية، نفذت تلك البلدان الإصلاحات العميقة التي يطلبها شركاؤها الثنائيون ومؤسسات التمويل الدولية. وللأسف، تُصاب تلك البلدان في العديد من الحالات، بالدمار نتيجة لعبء الدين بدلا من تلقي الدعم المتزايدً لتعزيز الإصلاحات، ويجري تخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية و لم تتمتع بعد بميزة الحصول على الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومع ذلك، ما زال السكان ينتظرون أن تؤدي الإصلاحات إلى النتائج الموعود بها.

وعلى هذه الخلفية، أدى مؤتمرا القمة في مونتيري وجوهانسبرغ إلى توقعات كبيرة، ولكن النتائج كانت متواضعة نسبياً. وعلى الرغم من ذلك، ولئن كان توافقا الآراء اللذان تم التوصل إليهما في كل من مؤتمري القمة سينفذان تنفيذاً فعالاً، فقد يمثلان نقطة بداية للبلدان النامية. وتعتبر الالتزامات المالية التي أعلن عنها في مونتيري والأهداف التي تم وضعها في جوهانسبرغ في القطاعات الحيوية للمياه والصحة العامة إسهامات ذات أهمية خاصة لتنفيذ أهداف الألفية. والشيء الأكثر أهمية الآن هو تنفيذ القرارات المعتمدة، ومضاعفة الجهود بغية الوصول إلى توافق آراء جديد في قطاعات أخرى أساسية للتنمية المستدامة لكوكبنا.

ويدرك الرأس الأخضر الجهود التي اضطلعت بها الأمم المتحدة لبناء التنمية في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة. وفي ذلك الصدد، نرحب بإنشاء مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا، والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية النامية الصغيرة، بموجب قرارات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً.

وقد حقق الرأس الأخضر نتائج إيجابية في كفاحه من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأظهر شعب بلدي نضوجا سياسيا زائدا يضمن الاستقرار والسلم والعمل السليم للمؤسسات الديمقراطية. وقد تم انتقال السلطة على المستويين المحلي والقومي. ووضع أحدث تقارير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية الرأس الأخضر في موقع متميز بالنسبة للقارة الأفريقية.

ولكن رغم التقدم الكبير الذي تم إنجازه عبر العشرين عاماً الماضية على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، يعاني الرأس الأخضر من اختلال هيكلي بين الناتج القومي والإنفاق المحلي مما أدى إلى عجز دائم في ميزان المعاملات الجارية، إضافة إلى أوجه خلل اقتصادية أخرى. والبطالة مرتفعة ويؤثر الفقر على جزء كبير من السكان.

وقد اتسمت تنمية البلد بتطورات ونكسات نتيجة للضعف الاقتصادي الطبيعي حيث أن الرأس الأخضر جزيرة صغيرة تفتقر إلى الموارد الطبيعية، ولديها قاعدة إنتاج ضعيفة تعتمد اعتمادا كبيرا على التدفقات المالية الخارجية. وتزداد هذه الظروف سوءا نتيجة لموقع البلد في منطقة الساحل، مما يُعرضها لفترات جفاف طويلة أضعفت البيئة.

وفي ضوء ما سبق، ونظراً لقلة المطر المسجل حتى الآن، نواجه احتمالات سنة عسيرة أخرى. وقد أدى ذلك بالحكومة إلى الأخذ بتدابير طارئة لتخفيف تأثير الجفاف على أكثر الناس ضعفاً. ولهذا الغرض، نادينا بتضامن جميع أفراد الشعب وفي نفس الوقت، نأمل أن نستطيع الاعتماد على الدعم الفعال من المجتمع الدولي.

والفقر واحد من القيود الأخرى التي يُعاني منها الرأس الأخضر، والحد من الفقر واحد من التحديات الرئيسية التي تواجه مجتمع الرأس الخضر. وفي الوقت الحالي، نعمل بالتعاون مع شركائنا الثنائيين ووكالات الأمم المتحدة بشأن استراتيجيات متوسطة وطويلة الأجل لمكافحة الفقر.

وفي السنوات القادمة، سيتعين على البلد إيجاد حلول سريعة ودائمة من أجل الحفاظ على التوازنات الأساسية للاقتصاد الكلي، ولزيادة توطيد الإصلاحات الهيكلية، وتوسيع قاعدة الإنتاج واستحداث مزايا توفر قدرة تنافسية للاقتصاد على المستويين الخارجي والداخلي – وباختصار، حلول تؤدي إلى النمو الاقتصادي وتخفيض معدل البطالة. وفي ذلك السياق تحتاج جهودنا، أكثر من أي وقت مضى، إلى شراكات ملائمة واستثمار أجنبي مباشر لكي نستطيع مواصلة عملية تنمية البلد التي بدأت مع الاستقلال القومي عام ١٩٧٥.

ونحن مسرورون بملاحظة أن بعض العلامات المشجعة قد بدأت في الظهور في القارة. فهناك رياح جديدة تهب على أفريقيا. وهذا العام، رأينا ميلاد منظمة قارية جديدة، الاتحاد الأفريقي، وكذلك شراكات جديدة وأصلية، مثلاً الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. ومع تلك العلامات وُلدت أيضاً مرة أخرى آمال في مستقبل يُبشر بالخير لأبناء أفريقيا. إن الاستقبال العالمي الحار لهاتين المبادرتين الجديدتين بشارة خير للقارة. وبذلك، تبدو القارة في طريقها صوب معرفة مسارها من خلال القدرات المحلية لحل المشاكل الموروثة من الاستعمار والصراعات التي غالباً ما تثيرها المصالح الخارجية. والواقع أن الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، يرتكزان على أساس جديد، وأيضا على بيئة جديدة في قارتنا تفتح آفاقا جديدة للسلام والتنمية. ونلاحظ، مع الارتياح، التقدم الهام الذي أحرز في أنغولا وسيراليون ومنطقة البحيرات الكبرى والذي يشير إلى الحل النهائي للصراعات التي لم يكن يبدو، قبل سنة، أن لها أي حل. وفي هذا السياق، ينبغي أن نقر بالدور الهام للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الاتحاد الأفريقي في السعي إلى إيجاد حلول لتلك الصراعات، وكذلك الخطوة الحاسمة التي اتخذها بعض البلدان لتعزيز التفاهم بين الأطراف المتنازعة.

وإننا نهنئ حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا على توصلهما أخيرا إلى حل للصراع الذي ألحق الخراب بذلك البلد لسنوات عديدة. وقد استتبت الآن الظروف السياسية لمباشرة العمل الكبير المتمثل في إعادة الإعمار الوطني. بيد أن خطورة الحالة الإنسانية تتطلب دعماً كبيرا من المجتمع الدولي لمساعدة سكان أنغولا على إيجاد حل سريع ومناسب يحول دون تفاقم مشاكلهم.

إن هذه العلامات الإيجابية التي تبشر بعصر جديد لأفريقيا ينبغي ألاّ تحجبنا عن رؤية نطاق وتعقيد التحديات التي نواجهها، والناتجة عن ظروف تاريخية وكوارث بيئية وتراكم الأخطاء البشرية. ويشير التقرير الأخير الصادر عن

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن أقل البلدان نموا، إلى أن أفريقيا جنوب الصحراء هي اليوم أكثر فقرا مما كانت عليه قبل ٢٠ عاما. وفي الوقت ذاته، جاء تقييم التقدم الاقتصادي الذي أحرز في العقد الماضي ضمن إطار برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، مخيبا للأمل.

ومن جهة أخرى، فإن انتشار الأوبئة، على الرغم من بعض النجاح المحدود في مكافحتها، والنقص الغذائي الخطير الذي تضرر منه الجنوب الأفريقي قد كشفا خطورة واستمرار المشاكل التي يتحتم على الأفريقيين حلّها.

والجدير بالملاحظة أن تعاون الأمم المتحدة مع أفريقيا يجري تعزيزه. ويشهد على ذلك الاهتمام المتزايد بمشاكل القارة. ومن الأمثلة جلسات مجلس الأمن الأخيرة التي ركزت على الوضع القائم في القارة، وإنشاء الفريق الاستشاري المخصص في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبلدان الخارجة من الصراعات، وجلسة الأمس للجمعية العامة المخصصة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وفي هذا السياق، نلاحظ بعض القرارات الصادرة عن قمتي مونتيري وجوهانسبرغ.

ونأمل أن تؤدي هذه الدورة للجمعية العامة إلى مساهمات هامة في مواجهة التحديات والسماح للأمم المتحدة بتدعيم دورها كمعزز للسلام والتفاهم والتعاون بين شعوب العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية الرأس الأخضر على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيّد خوسيه ماريا بيريرا تيفس، رئيس وزراء جمهورية الرأس الأخضر، من المنصة.

خطاب السيد تويلايبا سيليلي ماليليغاو، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في دولة ساموا المستقلة

الرئيس (تكلّم بالانكليزية): تستمع الجمعيّة العامّة إلى بيان رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في دولة ساموا المستقلة.

اصطحب السيد تويلايبا سيليلي ماليليغاو، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في دولة ساموا المستقلة، إلى المنصة

الرئيس (تكلّم بالانكليزية): يسرني جدا أن أرحب بدولة السيد تويلايبا سيليلي ماليليغاو، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في دولة ساموا المستقلة، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد ماليليغاو (ساموا) (تكلم بالانكليزية): أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة.

إن اجتماعاتنا السنوية في هذه القاعة الكبرى إنما تؤكد على التزامنا بأهداف الأمم المتحدة: الالتزام بدعم مبادئ الميثاق، والتشديد على حقوق الإنسان والحريات الأساسية، فيما نسعى أيضا إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، والعمل معا في ظل السيادة، على حفظ الأمن والسلم الدوليين. وتقضي دروس التاريخ بأن تتحد الأمم في مجهود مشترك. وما من سبيل آخر؛ ليس اليوم، في هذا العالم المتكامل المتكافل والمتجه إلى العولمة. وقطعا، من منظور دولة صغيرة للغاية، لا يوجد سبيل آخر. وبالفعل، لا يسعنا أن نرى كيف يمكن لأي بلد، مهما بلغ حجمه أو مدى قوته، أن يدافع عن نفسه بالكامل وحده.

والحروب والصراعات تجزئ الأمم. وهي تتفشّى في كثير من الأماكن. وتعمل القوى العالمية على تقويض البيئة ونشر البؤس من خلال الفقر والمرض وعن طريق الاتجار غير

المشروع بالأسلحة والمخدرات والبشر. والمجتمع العالمي بأسره يتعرض الآن بشكل خطير لآفتين مرعبتين هما فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والإرهاب. ولا يمكن أن نأمل في مجابهتهما سوى من خلال التعاون والعمل المتعدد الأطراف، من أجل اتخاذ تدابير المواجهة وإيجاد الحلول وتأمين الحماية للجميع.

والهجمات الإرهابية الفظيعة التي شنت على الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، اعتبرت اعتداء على القيم الأساسية للإنسانية وللأمم المتحدة. وباسم بلدي، أود أن أجدد لشعب الولايات المتحدة الإعراب عن مشاعرنا في التضامن معه وتأييدنا الكامل له. وإن روح الولايات المتحدة لم تتعرض للشك مطلقا. وهي إذ تعرضت للتجربة، أصبحت أكثر عزما في هدفها وشجاعتها. وهذه هي الروح التي توفر الزعامة الدولية. إنها الروح التي توحدنا كلنا في النضال ضد الإرهاب.

واسمحوا لي أن أؤكد من جديد تأييدنا القوي لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) وما يقوم به المجلس لتنفيذه. وقد اتخذت ساموا، من جانبها، السياسات المناسبة واعتمدت التشريعات المحلية، وسنعمد إلى مراجعة ترتيباتنا حسب الضرورة، توافقا مع عمل لجنة مكافحة الإرهاب.

وما برح العراق ينتهك قرارات مجلس الأمن. وهو يفعل ذلك منذ وقت طويل، أطول من اللازم. وإننا نثني على الجهود المتكررة التي يبذلها الأمين العام كوفي عنان لتشجيع العراق على الامتثال. ونرى أنه يجب أن يتم الامتثال بالكامل للواجبات المترتبة وفقا لقرارات مجلس الأمن: امتثال من دون شروط مسبقة ومن دون تأخير.

وإننا نرحب بالإقرار الواسع النطاق في البيانات التي استمعنا إليها في هذه المناقشة، بأنه سيتم اتخاذ الإجراءات الواجب اتخاذها ضمن إطار الأمم المتحدة وتحت سلطة مجلس الأمن. والنبأ هذا الصباح بشأن احتمال عودة مفتشي الأسلحة تطور إيجابي، ونأمل أن يكون خطوة كاملة الجدية.

ويعكس قلقنا بشأن العراق، جزئيا، قلقنا الخطير جدا إزاء انتشار أسلحة التدمير الشامل — الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية. هذه الأسلحة تشكل تهديدا مباشرا وأساسيا للسلم والأمن الدوليين. ويجب العمل على تعزيز وتنفيذ الاتفاقات والأنظمة الدولية لضبط تطوير وانتشار أسلحة التدمير الشامل والقضاء عليها.

ونحن نعيش في جزء من العالم جُربت فيه الأسلحة النووية واستخدمت. وخوفنا من العواقب خوف حقيقي. وهذا هو السبب في إبرامنا معاهدة راروتونغا التي تعلن جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية. وندعو الدول التي لم تكمل عملية التصديق على بروتوكولات المعاهدة إلى أن تبادر إلى ذلك. وهذا هو السبب في أننا نواصل رفضنا لنقل المواد النووية وغيرها من المواد المشعة عبر مياه منطقتنا.

ونبدي انزعاجنا لمعاناة أسر ومجتمعات الشرق الأوسط ونصلي من أجل السلام الدائم للجميع. فالحالة الراهنة هي أقصى تهديد للسلم والأمن الدوليين. والأمر يقتضي بذل جهود تعطي أعلى الأولويات والاستعجال لإنهاء الصراع. وتوفر قرارات الأمم المتحدة ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) الأساس للتسوية. فينبغي تنفيذ تلك القرارات.

ويؤيد وفدي بشدة ما يجريه الأمين العام من إصلاح للأمم المتحدة. فقد رأينا جميعا النتائج الطيبة والإيجابية. ولا بد أن تستمر زيادة فعالية إصلاح الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما أن إصلاح مجلس الأمن يستدعي اهتماما خاصا. وهذه القضايا حساسة ومعقدة. وذلك واضح. لكن من الواضح أيضا أن مجلس

الأمن بحاجة إلى أن يعبر عن الواقع الجغرافي في زماننا. فمن الضروري أن يكون التمثيل فيه صحيحا للمجتمع الدولي هذه الأيام، وأن تتوافر له القدرة على الأداء الفعال وأن تؤمن له سلطاته.

ونحن نشيد ببدء سريان نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية. ولقد صدقت ساموا على هذا النظام. وستقدم المحكمة إلى العدالة أولئك الذين يرتكبون جرائم الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ولذا فهي إنجاز رئيسي وخطوة هامة في سبيل حماية حقوق الإنسان والتقيد بالمعايير الإنسانية الدولية. وتستحق المحكمة لتحقيق ذلك كل الدعم لمدها بالقوة العالمية وسيادة القانون. ويلزمنا أن نضمن عدم تقويضها بأي شكل من الأشكال.

لقد كان هذا عاما هاما بصورة خاصة بالنسبة للجهود الدولية المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ففي آذار/مارس توصلنا إلى توافق آراء في مونتيري. وفي وقت سابق من هذا الشهر اتفقنا في جوهانسبرغ على خطة لتنفيذ التنمية المستدامة في كل أرض. وأصبح التركيز ينصب بحق على خفض الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وببساطة أصبحت حالة البؤس المطلق التي يعيش فيها الكثير من بني البشر في أنحاء العالم أمرا لا يمكن قبوله. وقد كفلت القيادة المتميزة لجنوب أفريقيا نجاح مؤتمر قمة جوهانسبرغ. ونحن نتقدم بالشكر الجزيل والتهاني القلبية للرئيس منبيكي ووزرائه وزملائه الآخرين.

واسمحوا لي في هذا السياق، أن أهنئ أيضا القيادة الأفريقية على إنشاء الاتحاد الأفريقي وإقامة الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا. ونحن نساند أفريقيا في القضايا الأخرى، ومن بينها مساعينا في سياق التعاون فيما بين مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، والاتحاد الأوروبي، وأؤكد هنا اهتمامنا الوثيق ودعمنا.

وإذ أتحدث بصفة ساموا رئيسا لتحالف الدول الجزرية الصغيرة اسمحوا لي أن أشير إلى ارتياحنا بشكل خاص للأحكام الواردة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ المكرسة للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة. ونقدر تقديرا عاليا الدور الذي تقوم به البلدان كافة في سبيل التوصل إلى اتفاق على تلك الأحكام. ونحن نتطلع إلى دعمها المستمر. ونتحرك نحو التحضير للاجتماع الدولي المتفق على عقده في عام ٢٠٠٤ لاستعراض برنامج عمل بربادوس. ويُعد التغلب على ضعف الدول الجزرية الصغيرة المعترف به وتعرض البلدان الجزرية لآثار تغير المناخ العالمي، والكوارث الطبيعية والأضرار البيئية والصدمات الاقتصادية العالمية، أمرا أساسيا للاستدامة الطويلة الأجل في كل المناطق الجزرية الصغيرة.

ويمثل تغير المناخ تهديدات مباشرة وفي غاية الخطورة على مجتمعاتنا. وهو يعرض للخطر، إلى حد كبير بسبب أعمال الآخرين، بلدانا مثل بلدي، الأقل مسؤولية عن الأسباب. والأقل قدرة على التكيف. وفي جوهانسبرغ سعدنا كثيرا بالإعلانات الصادرة عن بلدان كثيرة، منها الاتحاد الروسي والصين والهند وكندا، عن خططها للتصديق على بروتوكول كيوتو. فهذه المشكلة الخطيرة لا تستحق أقل من هذا النوع من التضامن والقيادة على الصعيد العالمي.

واسمحوا لي في الختام أن أرحب بسويسرا لانضمامها إلى العضوية الكاملة بالأمم المتحدة. فدور سويسرا وإسهامها في المنظمة مسألة يعرفها الجميع وتحظى بالتقدير التام.

كما أعرب عن ارتياحنا للحالة في تيمور الشرقية. فهذه قصة نجاح بكل معانيه: في تصميم شعبها وفي

استجابتها للمجتمع الدولي. ومن دواعي سرور ساموا أنها تمكنت من الإسهام في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في ذلك البلد؛ ونحن نزمع مواصلة ذلك. وفي الشهر الماضي رحبنا بقبول تيمور الشرقية مراقبا في منتدى جزر المحيط الهادئ. ونحن نتطلع إلى انضمامها للأمم المتحدة قريبا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة أشكر رئيس الوزراء ووزير خارجية دولة ساموا المستقلة على البيان الذي أدلى به الآن.

اصطُحب الأونرابل تويلايا سايليلي ماليلغاوي، رئيس الوزراء ووزير خارجية ساموا إلى خارج المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد هاليدور أسغريمسون، وزير الخارجية والتجارة الخارجية في آيسلندا.

السيد أسغريمسون (آيسلندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئ سيادتكم بانتخابكم رئيسا للجمعية العامة. وإنني لواثق بأنكم ستقودوننا بحكمة لأداء المهام المعقدة التي تنتظرنا.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا للترحيب في الأمم المتحدة بسويسرا صديقتنا القديمة وشريكتنا في رابطة التجارة الأوروبية الحرة. وأعرب عن ارتياحنا لانضمام تيمور الشرقية إلى الأمم المتحدة في وقت لاحق من هذا الشهر. فاستقلال تيمور مثل آخر لسيادة مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة في نهاية المطاف.

إن الهجمات الشنيعة والمتعمدة للإرهاب المنظم على الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر من العام المنصرم لها تداعيات عالمية. فقد هيمنت ضرورة مكافحة الإرهاب، والالتزام الدولي والتصميم على ذلك، على الساحة الدولية في العام الماضي. وآيسلندا تعيد تأكيد التزامها بالتعاون مع الأمم المتحدة ودولها الأعضاء ومع سائر المنظمات الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب. ونحن لتحقيق هذه الغاية نشدد على أهمية تصديق الدول وتنفيذها لجميع الصكوك القانونية ذات الصلة التي تسهم جميعها في اجتثاث جذور هذه المحنة. ينبغي أن نهدف أثناء دورة الجمعية العامة هذه إلى الانتهاء من وضع مسودة اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب.

وبالنسبة لقضايا هامة كالسلم والاستقرار، غالبا ما يكون من الصعب التوصل إلى أحكام أو الاتفاق على قرارات هنا في الأمم المتحدة، ناهيك عن كفالة تنفيذها. إن التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة مسألة حتمية. ولذلك، من المشجع جدا أن نرى أثناء دورة الجمعية العامة هذه أن ظهور توافق في الآراء بشأن طريقة التعامل مع تحدي قرارات مجلس الأمن يعود بنتائج ملموسة. فبالأمس، أخطرت الحكومة العراقية الأمم المتحدة أن العراق قرر أن يتعاون تعاونا كاملا مع المنظمة وأن يسمح بعودة مفتشي الأسلحة إلى البلاد دون قيد أو شرط. ومن المؤكد أن هذه إشارة إيجابية، ولكن يجب أن تُتْبَع بأعمال.

في زيارة قمت بها مؤخرا إلى الشرق الأوسط، ترسخ إيماني بأنه يجب أن يقوم المجتمع الدولي بمشاركة أقوى كثيرا في الشرق الأوسط وأنه يجب أن تشارك أطراف ثالثة في الجهود الرامية لحل النزاع هناك. وفي هذا الصدد، تؤيد آيسلندا تأييدا كاملا الجهود التي تبذلها اللجنة الرباعية، وكذلك المقترحات السعودية. ويجب استئناف المفاوضات بشأن التوصل إلى تسوية سياسية؛ ويجب ألا تكون المفاوضات رهينة للوضع على الأرض. فإبرام اتفاق سلام شامل يتناول جميع جوانب النزاع هو الضمانة الوحيدة لأمن ورخاء الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

إن احتلال الأراضي الفلسطينية يجب أن ينتهي عملا بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وتؤيد آيسلندا بقوة الحل المتمثل في قيام دولتين. ويجب أن تعيش الدولتان الإسرائيلية والفلسطينية جنبا إلى جنب في سلام وضمن حدود آمنة ومعترف بها.

وإلى أن يتم التوصل إلى اتفاق سلام، يتعين على كلا الطرفين التصرف وفقا لقواعد معينة. فقدسية أرواح المدنيين الأبرياء يجب أن تحترم في ظل جميع الظروف. وهذا يعني أنه يجب على السلطة الفلسطينية إصلاح نفسها لتتصدى بفعالية للإرهاب وتمهد الطريق لإنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية تتحمل المسؤولية. ويتعين على إسرائيل أيضا أن تحترم القانون الإنساني الدولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويتعين أن تتغير الأوضاع على الأرض نحو الأحسن. وإلا، فإنه يوجد خطر حقيقي من أن يؤدي تدهور الحالة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى كارثة إنسانية.

وترحب آيسلندا ترحيبا حارا ببدء نفاذ نظام روما الأساسي، الذي أنشئت بموجبه المحكمة الجنائية الدولية. ونحث جميع دول، التي لم تصادق على هذا النظام أو لم تنضم إليه بعد، أن تفعل ذلك بغية تحقيق عالمية مكافحة إفلات مرتكبي أخطر الجرائم الدولية من العقاب.

من المؤكد أن المحكمة الجنائية الدولية أحد أكبر إنجازات المجتمع الدولي في مجال تعزيز النظام القانوني الدولي. وقد أثيرت بعض المخاوف بالنسبة لإمكانية إساءة استخدام نظام روما الأساسي. ينبغي دراسة هذه المخاوف بعناية وبعقل مفتوح ودون الإضرار بفعالية عمل المحكمة.

واليقظة الدائمة ضرورية لكفالة احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني. ويجب ألا تؤدي الجهود التي نبذلها باستمرار لمكافحة الإرهاب إلى انتهاك حقوق الإنسان بأي بشكل كان. ويجب أن تكون جميع التدابير التي تُتخذ متمشية مع القانون الدولي.

واسمحوا لي أن أتناول قضايا حقوق الإنسان التي تؤثر على المرأة والطفل. لسوء الطالع أن حقوق المرأة ينظر إليها أحيانا على أنها قضية اجتماعية محضة لا بوصفها قضية حقوق إنسان. وغالبا ما تكون المرأة هي الضحية الرئيسية للتراعات. ومع ذلك فإن حق المرأة في المشاركة على قدم المساواة في مفاوضات السلام وعمليات اتخاذ القرارات لا يزال غير معترف به. وقد كان الغرض من قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تغيير هذا الوضع، ويجب أن تنفذ وتحترم أحكامه.

وفي حين أنه أحرز تقدم نحو تحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين، فإن الحالة في بلدان عديدة لا تزال صعبة جدا. فقد ازداد الاتجار بالمرأة، ولا سيما في أوروبا. واستئناف الأساليب القديمة لمعاقبة المرأة في بعض أنحاء العالم مسألة مروعة. فالافتقار إلى التعليم والمعلومات والرعاية االصحية، وكذلك الاستغلال الجنسي، تجعل المرأة معرضة أكثر من غيرها لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الآخذ في ازدياد.

إن رفاه الأطفال مسؤولية تقع على عاتقنا. ويعاني ملايين الأطفال في جميع أنحاء العالم بسبب الفقر. ويجري استغلالهم بقسوة كجنود أو عمال. ولا يتمتعون بحقهم في التعليم ويحرمون من الحياة الكريمة التي من حقهم أن ينعموا بها. ولذلك، رحبت آيسلندا بالدورة الاستثنائية المعنية بالطفل المعقودة في الربيع الماضي. وكانت مشاركة الأطفال أنفسهم ناجحة بشكل خاص. يتعين أن نستمع إلى أطفالنا وأن نبذل كل جهد لتنفيذ إعلان وخطة عمل الدورة الاستثنائية، وكذلك الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

لقد أصبحت التنمية المستدامة جزءا لا يتجزأ من سياسات واستراتيجيات الحكومات المحلية والوطنية

والمنظمات الدولية ومؤسسات الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم.

وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز في ميادين عديدة أثناء العقد الماضي، لا سيما بالنسبة للبيئة، لا يزال الملايين من الناس يعيشون في فقر ولا يرون أملا في الخلاص منه. ومن الضروري أن يُسمح للبلدان الفقيرة أن تتمتع بفوائد مزاياها النسبية وأن تستفيد من مواردها البشرية. فتحرير التجارة والاتجار بحرية من شأنهما أن يقدما إسهاما كبيرا لتحقيق نمو منصف ومستدام لفائدة البلدان الفقيرة.

وقد نجح قادة العالم، في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، في وضع التزامات بالعمل. وهذا إنجاز كبير. ويجدر بكل واحد منا الآن أن يحرص على تنفيذ هذه الالتزامات.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة (البحرين).

وفي مؤتمر القمة، أعلنت أيسلندا عن استعدادها لزيادة مساعداتها الإنمائية الثنائية من خلال توفير التدريب في مجال الإدارة المستدامة للموارد البحرية الحية واستخدام موارد الطاقة المتجددة. ذلك أنه يلزم اتخاذ خطوة عملاقة إلى الأمام في تطوير واستخدام موارد الطاقة المتجددة والنظيفة، بغية الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في بروتوكول كيوتو. وإدارة جميع الموارد البحرية الحية واستخدامها بشكل مستدام أمر لا غنى عنه لتحقيق الأمن الغذائي وتخفيف الجوع.

وما من شك في أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار هي أحد أعظم إنجازات هذه المنظمة. وبالنسبة لبلد مثل أيسلندا، وهو بلد يعتمد اعتمادا مكثفا على الاستخدام المستدام للموارد البحرية الحية، تكتسب هذه الاتفاقية أهمية قصوى. وقد كان من الملائم جدا، في رأينا، أن تقرر الجمعية العامة تكريس يومين أثناء دورتها السابعة والخمسين للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لفتح اتفاقية قانون البحار للتوقيع.

لقد اكتسبت اتفاقية قانون البحار مشاركة عالمية، وجميع المؤسسات الثلاث التي أنشأتها هذه الاتفاقية تعمل حاليا بطريقة فعالة. ونحن نرحب بدخول الاتفاق المتعلق بحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر الماضي. ويتحتم على الدول التي لم تصدق حتى الآن على الاتفاقية والاتفاق أن تفعل ذلك، وأن تنفذهما بالكامل، وتضمن الحفاظ على سلامتهما.

إننا في إعلان الألفية، عقدنا العزم على تعزيز منظومة الأمم المتحدة لجعلها أكثر فعالية. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان إعادة تنشيط الجمعية العامة. ونرى أن تدابير الإصلاح، مثل تقسيم بنود جدول الأعمال إلى مجموعات، ومؤخرا، انتخاب رئيس ونواب رئيس الجمعية العامة سلفا وكذلك رؤساء اللجان الرئيسية، تعتبر خطوات في الاتجاه الصحيح. ومع ذلك، يتعين علينا أن نعمل جاهدين لتعميق الإصلاحات على أساس إعلان الألفية.

وفي حالات أزمات عديدة في هذه السنة المنصرمة، مثلما حدث كثيرا من قبل، أثبت مجلس الأمن فعاليته وأدى المهمة بصورة مرضية. ومع ذلك، يجب ألا ننسى أن إصلاح مجلس الأمن ما زال يمثل قضية تحتاج إلى حل. فكفاءة المجلس في التصدي للمسائل الخطيرة المدرجة في جدول أعماله تحتاج إلى مواصلة تعزيزها بإدخال التغييرات والتعديلات الضرورية فيما يتعلق بتشكيله وأساليب عمله.

ومن الأساسي أن يكون تشكيل عضوية المجلس تعبيرا عادلا عن كامل عضوية الأمم المتحدة. ومن المهم أيضا زيادة تعزيز الشفافية في عملية صنع القرار. وبغية دفع

عملية الإصلاح إلى الأمام، يتعين على جميع الدول الأعضاء أن تتحلى بالمرونة والرغبة في الوصول إلى حلول توفيقية.

وما زلنا نواجه بتهديدات خطيرة يتعرض لها السلام والاستقرار الدوليان. وأفضل سبيل للحفاظ على السلام، والعمل من أجل الرخاء والديمقراطية في العالم، هو المثابرة على العمل، مع الامتثال التام لميثاق الأمم المتحدة والقرارات الصادرة عن هيئاتها. ولن يُسمح لأية دولة بأن تخرب هذا المسعى المشترك.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جيغمي يوسر ثينلي، وزير خارجية مملكة بوتان.

السيد ثينلي (بوتان) (تكلم بالانكليزية): أمامنا الكثير من المسائل التي ما زالت ملِّحة وصعبة مثلما كانت من قبل. بل إن الكثير منها ينذر بتوسيع الهوة التي تفصل بيننا وتعميق الجروح التي تؤلمنا. وهي تتحدى بقسوة عزمنا على العيش في سلام ووئام. غير أننا ما زلنا متمسكين بالأمل. وفي ظل قيادة الرئيس وتوجيهه، نثق بأن مداولاتنا ستكون هادفة ومثمرة. وتحقيقا لهذا الغرض، أؤكد للرئيس التعاون الكامل من وفد بلدي.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا لسعادة السيد هان سونغ - سو، على قيادته وإسهامه في أعمال الدورة السادسة والخمسين. فرئاسته التي جاءت في وقت من أصعب الأوقات في تاريخ الأمم المتحدة، عززت تقدير المجتمع الدولي له ولجمهورية كوريا.

ويسر وفد بلادي أيما سرور أن يرحب بالاتحاد السويسري وبجمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية، وهما يتبوآن مكانهما المشروع بيننا - بين أسرة الأمم. وبينما نرحب بانضمام تيمور الشرقية بصفتها دولة حديثة الاستقلال، فإننا وبإحساس عميق بالارتياح، نقدر قرار شعب سويسرا بالانضمام إلى الأمم المتحدة. فقد جاء هذا القرار تأكيدا لإيمانه بجدوى الأمم المتحدة وأهميتها وضرورة وجودها. كما أنه، أكثر من أي شعب آخر، تابع وراقب ودرس، وبمشاركة نشطة، أعمال هذه الهيئة العالمية. وبوتان، بصفتها بلدا يعتبر وجود الأمم المتحدة بالنسبة له دائما مسألة حيوية، تشعر حقا بسعادة غامرة.

إن ما جلبته هجمات ١١ أيلول/سبتمبر من خسائر في الأرواح، ودمار ومعاناة يعجز عنها الوصف، جعل الإنسانية جمعاء تقف يدا واحدة ضد شرور الإرهاب بجميع مظاهره. فما من توجه واضح نحو السلام والتنمية الدوليين يكون ممكنا دون اجتثاث هذا المرض الذي ابتُلي به العديد من مجتمعاتنا.

وعلى الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدور مركزي وحاسم في توجيه عزمنا الجماعي وجهودنا الجماعية للقضاء على الإرهاب. وبينما يتعين علينا جميعا أن نتخذ في بلداننا كل التدابير الممكنة للتخلص من هذا الخطر، ندرك أنه لا يمكن تنسيق جهودنا الوطنية والإقليمية والعالمية بشكل سليم وفعال إلا من خلال الإطار المتعدد الأطراف. ومن هنا يتحتم علينا، في معركتنا ضد الإرهاب، ألا نقوض معايير ومبادئ هذه المؤسسة المبجلة، وينبغي لحربنا ضد الإرهاب أن تواصل توحيدنا.

ويظل تحقيق نظام اقتصادي جديد يكون شاملا وعادلا ومستداما، أكبر التحديات الملِّحة التي تواجه الأمم المتحدة. فآفة الفقر والمرض ما زالت تفتك بملايين البشر في كل مكان في العالم. ووفد بلدي يجد نفسه مضطرا إلى تكرار الإعراب عن قلقه حيال تدني المساعدات الإنمائية الرسمية، والتشديد بالتوازي، على أهمية تحقيق كفاءة السوق والتجارة كقوة محركة للنمو.

إننا ندرك أن التجارة ترتكز على الشراكة المتكافئة، وأنها ينبغي أن تمثل الهدف النهائي لاستراتيجيات التنمية

الاقتصادية. غير أن القدرة على الاستفادة من النظام التجاري العالمي ليست متوفرة لدى جميع البلدان. وبدون مساعدة كافية تأتي في حينها لسد فجوة الموارد من أجل تلبية الأولويات الإنمائية الأساسية للبلدان النامية، سيظل العديد من تلك البلدان يعاني من التهميش.

ومن الواضح أن هناك حاجة إلى تهيئة بيئة تجارية عادلة ونزيهة دون المساس بتدفق المساعدة الإنمائية الرسمية الكافية. وينبغي بصفة خاصة إيلاء اهتمام شامل لاحتياجات وأوجه ضعف أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لتمكينها من الاندماج الفعال في النظام الاقتصادي العالمي. ففي أفريقيا، لا بد للمجتمع الدولي من تقديم دعمه الكامل لإنقاذ القارة من علة التخلف الإنمائي ومنع زيادة تهميشها. وفي هذا الصدد، ترحب بوتان باعتماد الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة للشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا وترجو أن يقدم المجتمع الدولي الدعم اللازم لهذا البرنامج. ولهذا أهمية خاصة بالنسبة للبلدان الخارجة من الصراعات، حيث تكون إعادة تعمير الهيكل الاجتماعي والاقتصادي الأساسي من الأمور الجوهرية إذا أريد للسلام أن يدوم.

ولا تعوزنا الرؤية ولا الاستراتيجيات للتغلب على الصعوبات الاقتصادية – الاجتماعية التي يواجهها المجتمع العالمي. وأهداف إعلان الألفية توفر غايات واستراتيجيات واضحة لتخفيض الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وعكس مسار الاتجاه المدمر لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل. وما نحتاج إليه هو المزيد من الإرادة السياسية.

وأود أن أعترف بمساهمات الأمم المتحدة والمانحين الثنائيين في تحقيق التنمية في بلادي. ونعرب عن الامتنان لشركائنا، ليس للمساعدات الضخمة التي تلقيناها عبر السنين فحسب، بل لقبولهم إصرارنا على أن نمسك بزمام مصائرنا. وتتسم شراكتنا بالحوار السياسي الصريح والصادق والمكثف إلى أقصى حد، بينما تتميز الترتيبات التعاونية على جميع المستويات بدرجة كبيرة من الشفافية.

ولا تزال بلادي تسترشد بهدفنا، وهو تعزيز ”إجمالي السعادة القومية“ مقارنة بمجرد استهداف تحسين إجمالي الناتج القومي لدينا كهدف التنمية. ونعتقد أن الحكومة مسؤولة عن تهيئة البيئة الملائمة التي تتيح لكل مواطن فيها فرصة معقولة لتحقيق السعادة. وتحقيقا لهذا الهدف، يجب أن تسهم جميع استراتيجياتنا الإنمائية في تعزيز الدعائم الأربع ”لإجمالي السعادة القومية“؛ وهي أولا، ضمان تحقيق التنمية الاقتصادية – الاجتماعية العادلة والمستدامة؛ وثانيا، صون بيئتنا الجبلية الهشة؛ وثالثا، تعزيز القيم والثقافة الإنسانية الأساسية؛ ورابعا، تدعيم الحكم الرشيد.

وأؤمن بأن هذه هي الدعائم التي يمكن أن نرسخ عليها سعادة مجتمعنا البشري. ورغم أنني مدرك تماما أنه من المؤكد أن بوتان ليست فريدة في سعيها لتحقيق السعادة، فإنني أعرب عن الأمل في أن ينضم عدد أكبر منا إلى هذا البحث بإحساس من الجدية أكبر.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد تونينو بيكولا، وزير الشؤون الخارجية في كرواتيا.

السيد تونينو بيكولا (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن خالص تهانيّ للسيد كافان على انتخابه رئيسا للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. وأثق في أن أعمال الجمعية العامة ستدار بأسلوب مثمر تماما في ظل قيادته القديرة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أشكر الرئيس السابق، السيد هان سونغ سو، على استكماله الناجح لأعمال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أهنئ سويسرا على

انضمامها عضوا كامل العضوية في أسرة الأمم المتحدة ولكي أرحب بعودة الولايات المتحدة إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

عقب الهجمات الإرهابية الرهيبة التي حدثت في ١١ أيلول/سبتمبر من العام الماضي، ظهر نشاط وعزيمة جديدان لجعل عالمنا مكانا أكثر أمانا للجميع، ليس بالوعود فحسب، بل بالأفعال أيضا. وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، وبخاصة قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، تشكل برنامجا مشتركا لمكافحة الإرهاب. ومع ذلك يجب تنفيذ نص وروح هذه القرارات تنفيذا كاملا ودقيقا لكي نتخلص من تهديدات الإرهاب العالمي. ويتبين من خلال مساعينا أن الأمم المتحدة هي الإطار الأفضل والدعامة الوحيدة للاجراءات المشتركة التي يضطلع بها المجتمع الدولي من أجل صون السلم والأمن الدوليين، فضلا عن إضفاء الشرعية على هذه الاجراءات.

والاستجابة الفورية وشبه العالمية من جانب الدول الأعضاء لطلبات لجنة مجلس الأمن لمكافحة الإرهاب مثال طيب على مدى الكفاءة التي يمكن للأمم المتحدة أن تعبئ بها المجتمع الدولي للتصدي للتحديات المشتركة. ويحدونا الأمل في أن تستجيب بنفس القدر من الشعور بالمسؤولية لجانب هام آخر من القضاء على الإرهاب، وهو استكمال المفاوضات الحالية بشأن إبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي.

وفضلا عن ذلك، تعتقد كرواتيا أنه لا بد من تكثيف الجهود بغية حسم الصراعات الإقليمية التي تشكل مرتعا خصبا لتجنيد الإرهابيين. ولا بد من انتهاء دوامة العنف في الشرق الأوسط. وينبغي لأطراف الصراع أن تعود إلى مائدة المفاوضات وأن تحقق الرؤية المتمثلة في وجود شعبين يعيشان في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها.

ونطالب العراق أيضا بالامتثال الكامل لالتزاماته الدولية فيما يتعلق بحيازة وانتشار أسلحة التدمير الشامل. وينبغي ألا يسمح بانتهاك قرارات مجلس الأمن، ونرحب بقرار الرئيس بوش بالعمل مع مجلس الأمن الدولي في هذا الصدد.

وينبغي لنا أن نعترف كذلك بأن أفغانستان تمضي الآن في طريق وعر إلا أنه يبعث الأمل في الانتعاش بمساعدة المجتمع الدولي.

ونؤيد الأمين العام تأييدا كاملا في جهوده الرامية إلى نقل الأمم المتحدة من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية. ونرى أن إرسال عمليات لحفظ السلام ذات بنية جيدة وفي حينها وبولاية واضحة وفعالة يمكن أن يمنع نشوب الصراعات من جديد وأن يضع برنامجا لإعادة بناء السلام والمجتمعات الممزقة. وهنا بالضبط تكمن المهام والتحديات الجديدة التي تواجهها عمليات حفظ السلام حاليا، والتي شهدنا مولدها في تيمور الشرقية وفي كوسوفو. ونرحب في هذا الصدد بالنهج الجديد الذي يأخذ به مجلس الأمن، وهو عقد جلسات دورية للبلدان المساهمة بقوات. وكرواتيا، بوصفها مساهمة بمراقبين عسكريين في عمليات حفظ السلام في سيراليون وإثيوبيا وإريتريا ومؤخرا في كشمير، قد وجدت أن تبادل المعلومات والتجارب أمر يعود بأقصى النفع والفائدة على الجميع.

وهذا ينقلني إلى مسألة إصلاح مجلس الأمن، التي نتفق جميعا على أنها ضرورية لمعالجة البيئة السياسية الجديدة للقرن الحادي والعشرين. ومما يؤسف له أننا لم نصل بعد إلى التوافق السياسي الكافي في الرأي لإحراز تقدم كبير في هذا المضمار. ومن المؤكد أن عدم التقدم يتسبب في إحباط الكثيرين. ومع ذلك، لا بد من أن نصلح المجلس لكي يتمكن

من التصدي بالقدر الكافي للتحديات الأمنية التي نواجهها اليوم.

وعندما ننظر مرة أخرى في الوعود التاريخية التي قطعها قادتنا العالميون وكرسوها في إعلان الألفية، فإنه ينبغي لنا الآن أن نشرع في عملية تحسين الأمم المتحدة كأداة للتعاون العالمي لصالح البشرية جمعاء. ونثني في هذا الصدد على الأمين العام لتقريره عن التنفيذ الموحد والمنسق لنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة الرئيسية ومتابعة تلك النتائج كشرط مسبق لتنفيذ الأهداف المنصوص عليها في إعلان الألفية وتحقيقا لهذا الغرض، من الضروري أن يكون هناك تعاون كامل ودائم بين الدول الأعضاء والأمانة العامة.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وقد واصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي السير على طريق تعزيز دوره ضمن نطاق منظومة الأمم المتحدة. وقد تمّ هذا العام إرساء عدد من السوابق فيما يتصل بتحسين التعاون والتنسيق فيما بين الكثير من هيئات الأمم المتحدة، وبين المجلس الاقتصادي الاجتماعي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وفيما يتصل بتعاون المجلس مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. واعتُمد القرار بشأن الفريق الاستشاري المخصص للبلدان الأفريقية الخارجة من حالات الصراع وذلك لمساعدة هذه البلدان في عمليات حفظ السلام الخاصة بها. وقد قدمت غينيا - بيساو بالفعل طلبا رسميا بإنشاء فريق استشاري مخصص من هذا القبيل لبلدها. ومن دواعي سرور كرواتيا أن تستطيع الإسهام من خلال رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إنعاش تلك الهيئة البالغة الأهمية وتعزيزها.

وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل جعل التنمية تتصدر جميع المجالات المدرجة في جدول الأعمال الموضوعي للمنظمة. فالأمم المتحدة هي الوحيدة من بين جميع المنظمات المتعددة الأطراف التي لديها القدرة المؤسسية على التصدي لتحديات العولمة وإدارتها. ويأمل الوفد الكرواتي في أن تؤدي نتائج المؤتمرين اللذين عُقدا في مونتيري وجوهانسبرغ ومتابعتهما إلى توجيه التزامنا الوجهة الصحيحة، ولا سيما فيما يتعلق بحشد الموارد المالية الإضافية. ويجب علينا أن نعمل معا على النهوض بحياة الفقراء ووقف التدهور المستمر في البيئة العالمية. وسوف تلزم تعبئة عالمية حقا لجميع الأطراف المؤثرة ذات الصلة من أجل ضمان أن تتحول نتائج هذين المؤتمرين إلى حقيقة واقعة.

وننوّه باتساع نطاق قبول الدول الأعضاء لمعايير الأمم المتحدة، الأمر الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى إضفاء الصبغة العالمية على حقوق الإنسان وإلى وضع مدونة دولية لحقوق الإنسان تحظى بالاعتراف العالمي. ويجب علينا كحكومات أن نوفر البيئة المناسبة لتقبّل هذه الحقوق وإنفاذها بشكل كامل من الجميع. وتسهم كرواتيا في تحقيق الهدف المذكور من خلال عضويتها في لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

وتتألف الإسهامات العالمية من فرادى المنجزات. إذ يتعين من أجل الإسهام في السلام والأمن والتنمية على الصعيد العالمي أن يتمتع كل بلد بالاستقرار والأمن وأن يعمل وفقا لنظام اقتصادي قائم على أسس سليمة. وهذا بالضبط ما تفعله حكومتي. ففي تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، وقعت كرواتيا على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب المبرم مع الاتحاد الأوروبي. وعلى مدى العامين الماضيين، استحدثنا مجموعة من الإصلاحات الرامية إلى تضييق المسافة بين المجتمع الكرواتي وبين الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وقد اعترفت المفوضية الأوروبية بالتزام الحكومة الكرواتية في

هذا الصدد. ونوهت المفوضية في التقرير الأول الذي أصدرته في الربيع الماضي عن عملية تحقيق الاستقرار والانتساب تنويها خاصا بكرواتيا لكونها أكثر البلدان تقدما في هذه العملية.

ومن العناصر المهمة الأخرى في هذا الصدد التعاون الإقليمي، وتؤدي فيه كرواتيا دورا نشطا للغاية. إذ تحتل المسائل المعلقة التي قد تنعكس على استقرار المنطقة، كعودة اللاجئين، مكانة عالية على قائمة أولويات حكومتي. ولذلك فإن كرواتيا قد اعتمدت خطة عمل لعودة اللاجئين الطوعية تمتد إلى نهاية العالم القادم.

وقد قمنا بتحسين علاقاتنا الثنائية بشكل ملموس مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسنواصل تحسينها. وأرى على ضوء المناقشة التي جرت بين الوفدين منذ بضعة أيام فقط أننا سننجح في المستقبل القريب في تسوية المسائل المعلقة المتبقية. ومن تلك المسائل تحديد وترسيم خط الحدود البري والبحري في منطقة بريفلاكا. وتجري مفاوضات مكثفة في الوقت الحاضر، ونرى أنه قد يتم التوصل إلى شكل من أشكال الحل المؤقت قريبا. ولم تعد الحالة المتعلقة ببريفلاكا، على أية حال، تمثل خطرا على السلام والأمن، ومن ثم نرى أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا قد أنجزت ولايتها بنجاح وأنه لا ينبغي بالتالي تمديد الولاية المذكورة بعد انقضاء مدتها.

وفيما يتعلق بالمسائل الحدودية، أود أن أشير إلى إنجاز هام يتمثل في إبرام اتفاق بشأن الجزء الشمالي من خط حدودنا مع البوسنة والهرسك. وقد تم التوصل إلى ذلك الاتفاق من خلال الجهود القيّمة التي بذلها الممثل الخاص للأمين العام في البوسنة والهرسك، والذي نوجه إليه صادق الشكر. وأود عند هذه النقطة، قبيل انتهاء وجود الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، أن أعرب عن تقدير حكومتي للإسهام الذي قدمته المنظمة إجمالا في استقرار ذلك البلد وتنميته.

غير أنه لا يسعنا إلا أن نعرب عما يساورنا من شعور عميق بالإحباط إزاء العجز المستمر عن القبض على اثنين من أشهر مجرمي الحرب حتى الآن، وهما كاراجيتش وملاديتش. ونؤكد مجددا تأكيدا شديدا رأينا في أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار الدائم في البوسنة والهرسك إلا باعتقال كاراجيتش وملاديتش وتسليمهما إلى السلطات المختصة. ومن شأن تقديم هذين الشخصين للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن يضع نهاية لمأساة الكثيرين من الضحايا الذين عانوا معاناة رهيبة. وينطبق نفس الشيء على سليفانتشانين وراديتش، اللذين وجهت لهما المحكمة الاتهام بارتكاب جرائم حرب في إقليم كرواتيا.

ولثقة حكومتي في مبدأ أنه ”لا سلام بدون عدل“، فإنها تعلق أعلى قدر من الأهمية على تقديم جميع المذنبين بارتكاب جرائم الحرب للعدالة. ونحن ملتزمون بمواصلة التعاون الطيب والواسع النطاق الذي حققناه مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ونحث البلدان الأخرى الواقعة ضمن نطاق ولايتها على أن تحذو حذونا. بيد أن ذلك لا ينتقص من الدور الرئيسي الذي تؤديه محاكمات جرائم الحرب المحلية في عملية التئام الجروح والمصالحة الوطنية. والقضاء الكرواتي على أهبة الاستعداد لمواجهة هذه التحديات.

ومن هذا المنطلق، أعربت جمهورية كرواتيا عن ترحيبها بدخول نظام روما الأساسي حيز النفاذ وتتطلع إلى جعل المحكمة الجنائية الدولية تباشر أعمالها. إذ تتسم إقامة هذه المحكمة الدائمة الأولى من نوعها بأهمية حاسمة

لوضع حد لثقافة الإفلات من العقاب والعدالة الانتقائية. فالمحكمة الجديدة، بتعزيزها سيادة القانون على الصعيد العالمي، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تقدم السلام والأمن العالميين، تبشر بأن تصبح ضامنا حقيقيا للمثل التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة.

وتتطلب اهتماماتنا الأساسية والمشتركة بالسلام والأمن والتنمية على الصعيد العالمي تضافر الجهود واتحادها. وإني على ثقة من أن هذه الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة ستخطو بنا خطوة أخرى إلى الأمام صوب تحقيق تلك الغايات المشتركة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحبة المعالي السيدة أنا بالاسيو، وزيرة الشؤون الخارجية في إسبانيا.

السيدة بالاسيو (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): لقد تغير العالم منذ أن اجتمعت الجمعية العامة المرة الماضية. فبدأ القرن الحادي والعشرون في يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وأصبح التحدي الكبير الذي نواجهه جميعا يتمثل في كفالة الأولوية لسيادة القانون في مجال العلاقات الدولية. والأمم المتحدة هي المنتدى الطبيعي لهذه الثقافة والمشروعية.

وفي هذا السياق، ومن المنطلق الذي أشار إليه الأمين العام خلال الدورة الحالية، أي المشاركة في تحقيق أهداف السلام الكبرى، وسيادة القانون وحفظ النظام الدولي، يشرفني أن أخاطب الجمعية باسم إسبانيا، وهي أيضا من الدول المرشحة لشغل أحد المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن. ونحن مصرّون في حالة انتخابنا على أن نبذل قصارى جهدنا وأن نكرس جميع الموارد الضرورية في سبيل الوفاء بتلك المسؤولية الكبيرة.

لقد أدرك العالم منذ عام بشاعة الإرهاب الذي يتهددنا جميعا. وتساءلنا آنذاك عن الطريق الذي ينبغي للمجتمع الدولي أن يسلكه وعن الدور الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تؤديه في تشكيل العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين. وما زال هناك شيء من عدم اليقين في هذا الصدد، غير أنه قد اتّضح الآن أن الترابط فيما بين البلدان والمناطق سوف يشكّل مركز الجاذبية للمجتمع المدني الدولي الوليد. ويجب على الدول أن تتعاون فيما بينها على الاستفادة من الفرص السانحة ومكافحة الأخطار التي تتهددها، لأنه ليس لأي من هذه الفرص أو الأخطار طابع محلي خالص.

وهكذا فقد حان الوقت لبسط سيادة القانون، والأمم المتحدة مدعوّة بوصفها مقر الشرعية السياسية والقانونية للمجتمع الدولي إلى أن تصبح مركز الجاذبية في هذا الإطار الجديد. فالأمم المتحدة هي المنظمة التي تستطيع بل وينبغي أن تفرض القرارات التي يتخذها مجتمع الدول بشكل جماعي، بما في ذلك من خلال استعمال القوة إذا لم يكن من استعمالها بدّ.

وقد مثّلت المناسبات التي تمكنت فيها الأمم المتحدة من الاستجابة لمطالب المجتمع الدولي أيضا منجزات للدول الأعضاء. وبالمثل فإن المسؤولية عن الحالات التي أخفقت فيها الأمم المتحدة في إيجاد حلول للمشاكل القائمة تقع أيضا على عاتقنا. ذلك أن الأمم المتحدة تتألف منا جميعا، فإخفاقاتها هي إخفاقاتنا، وإنجازاتها هي إنجازاتنا.

والإرهاب مثال واضح على ذلك وعلى الحاجة إلى الرد معا وبشكل صارم. فكل هجوم إرهابي هو هجوم علينا جميعا، وعلينا جميعا أن نرد عليه. والإرهابيون لا يحترمون الحدود؛ وبالتالي ينبغي ألا تشكل الحدود عقبة

أمام المكافحة الجماعية ضد هذه الآفة. وهل لا يزال هناك اليوم من يظن أن هذه المشكلة لا تؤثر عليه، ولن تؤثر عليه؟

وتدرك الأمم المتحدة تماما خطورة التهديد الذي تمثله هذه الآفة على المبادئ التي يجسدها الميثاق والتي تشكل أساس حضارتنا. وقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) قد وضع التعاون الدولي ضد الإرهاب على مستوى مختلف إلى حد كبير. إن ذلك القرار يرسم الطريق نحو التعاون الضروري الذي يمكن المجتمع الدولي من التعامل مع أولئك الذين يهاجمون قيمنا الأساسية ألا وهي: الحياة، والحرية، والديمقراطية.

إن الأهمية المتزايدة للقانون لها تأثيرها المباشر على الأنشطة المكثفة لهذه المنظمة لصالح حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أسلط الضوء على انتهاك شائن وصامت لحقوق الإنسان، وأعني بذلك العنف داخل الأسرة. فهذه الآفة تؤثر في المقام الأول على النساء والأطفال والمسنين- وهي أكثر القطاعات المستضعفة في المجتمع في كل ثقافاتنا، بغض النظر عن مستوى التطور أو الرفاه الاجتماعي. كيف لنا أن نشرح، أو أن نتجاهل بدون حياء، وبالتالي نقبل بشكل غير مباشر، أن يكون العنف ضد المرأة اليوم سببا للوفاة والإصابة بالعجز أكثر من السرطان وحوادث الطرق بل وحتى الحروب؟ هل هذا وضع محتمل؟ إنني كامرأة، وأيضا كإنسانة، أقول بكل وضوح كلا.

وفي السياق نفسه، تمثل المحكمة الجنائية الدولية أداة قانونية ضرورية لكفالة ألا تفلت أفدح الانتهاكات لحقوق الإنسان من العقاب. وتمثل تلك المحكمة، بفضل ولايتها القضائية الإضافية، أكبر تقدم في هيكلة المجتمع الدولي منذ ميثاق سان فرانسيسكو. وفي إطار هذه العملية لبث الروح في القانون، لا بد للمنظمة أن تولي اهتماما خاصا للتحديات الناتجة عن التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تلك المتعلقة بالتكنولوجيا الإحيائية. نحن لا نريد لعلم بلا قيود وبأهدافه غير الواضحة أن يحدد شكل مجتمعاتنا في المستقبل، الأمر الذي يبعث إلى الحياة القصة الرمزية المروعة للكاتب إلدوس هكسلي ''عالم جديد شجاع''. فإسبانيا التي صدقت مع البلدان الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على اتفاقية أوفيدو المعنية بحقوق الإنسان والطب الحيوي، التي يحظر أحد بروتوكولاتها الاستنساخ لأغراض البحث، تُذَكّر بأن المادة ١١ من الإعلان العالمي بشأن مجموعة العوامل الوراثية البشرية وحقوق الإنسان، الذي اعتمده المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في عام ١٩٩٧، وأقرته الجمعية العامة بالإجماع في عام ١٩٩٨، يحظر بالفعل استنساخ البشر لأغراض التكاثر. لذلك، لا بد من الذهاب إلى ما هو أبعد من ذلك الحظر في إطار اتفاقية جديدة.

ورغم كل هذه النتائج المشجعة، فإن مظاهر التخلف الإنمائي والفقر ووجود أسلحة الدمار الشامل والأزمات الإقليمية – خاصة الأزمة في الشرق الأوسط – تشكل بعض المهام المعلقة التي تنتظرنا. واسمحوا لي أن أستعرض هذه القضايا بإيجاز، كما قال بابلو نيرودا: ''لا لنملأ قلوبنا بالمرارة، ولكن لكي نسير على بينة''

وفي هذا الكفاح الصعب من أجل التنمية، علينا جميعا أن نستثمر جهودنا وآمالنا. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر ما قيل بالأمس فيما يتعلق بمؤتمري قمة مونتيري وجوهانسبرغ والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، من أن الفقر يُكافَح بالاعتراف بحقوق الإنسان والحريات وتعزيز سيادة القانون.

وفي معرض الحديث عن التنمية، أود أن أؤكد مجددا على أهمية المرأة في هذا العالم. فتخلفها عن الرجل ووضعها في مركز ثانوي سواء بشكل صريح أو ضمني – ودورها عموما – أبعد ما يكون عن الإنصاف في حالات كثيرة.

هذا الوضع هو مصدر أوجه القصور التي تعانيها مجتمعات كثيرة. واسمحوا لي أن أُذَكر بأن تقدم المرأة ليس حقا بديهيا فحسب، بل إنه يمثل أكثر الاستراتيجيات الفعالة والواعدة لمواجهة كابوس التخلف الإنمائي الملح.

وعلى كل حال، لا بد من القضاء على الفقر حيثما وجد، في أكثر البلدان فقرا وفي البلدان المتوسطة الدخل على حد سواء، التي تنضم إلى الاقتصاد العالمي بينما تمر بعمليات سياسية واقتصادية حساسة. فالدول المتوسطة الدخل كثيرا ما يكون لديها جيوب كبيرة من الفقر وهي معرضة بشكل خاص للتقلبات الاقتصادية العالمية. وأمريكا اللاتينية مثال واضح على القارة التي بذلت في العقد الماضي جهدا هاما وواضحا لإقامة أنظمة ديمقراطية، وتعزيز النمو الاقتصادي وفتح الأسواق للاقتصاد العالمي. ولا بد من ضمان الدعم الدولي المستمر عندما تواجه هذه العملية صعوبات مؤقتة.

وليس ثمة شك في أن نزع السلاح من التحديات التي نواجهها جميعا، رغم ما تحقق من تقدم في مجالات الألغام المضادة للأفراد والأسلحة الصغيرة والأسلحة الكيميائية. وفي هذا السياق، تتابع إسبانيا تطور الأحداث فيما يتعلق بالعراق بقلق له ما يبرره. ومن أجل الأمن والاستقرار الدوليين، ولرفاه الشعب العراقي، نأمل أن يتحول ما أعلن بشأن عودة مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة فورا وبدون شروط، وفقا لأحكام قراري مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) و ١٢٨٤ (١٩٩٩)، إلى حقيقة واقعة. فالنظام العراقي ينتهك هذين القرارين انتهاكا صارخا في الوقت الحاضر. ولا بد أن يقترن التفتيش على الأسلحة بضمانات عراقية للمجتمع الدولي بأنه سيدمر ما لديه من أسلحة الدمار الشامل. هذا هو المسار الممكن الوحيد نحو رفع الجزاءات وإعادة العلاقات بين العراق والمجتمع الدولي إلى طبيعتها. وعلى المجتمع الدولي، إذا اقتضت الضرورة، أن يتحمل مسؤولياته لضمان الامتثال للقرارات التي تتخذها هذه المنظمة والتي تجسد الشرعية الدولية.

إن مواطني دولنا لا يدركون لماذا تستمر بعض الأزمات الإقليمية إلى أجل غير مسمى، مما يسبب اليأس لدى الشعوب التي تعاني منها ويولد شعورا بالظلم ويغذي مشاعر الكراهية والمرارة. لقد تحقق تقدم مشجع، بلا شك، خاصة في أفريقيا، وتكلمنا عنه بالأمس. لكن أزمة الشرق الأوسط لا تزال تشغل بالنا جميعا.

إن قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، ومبادئ مؤتمر مدريد والاتفاقات التي توصلت إليها الأطراف، أرست إطارا للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. فكم فلسطينيا وإسرائيليا ينبغي أن يموتوا وكم قرارا دوليا نحتاج قبل أن يتسنى لفلسطين وإسرائيل أن تعيشا كدولتين معا في سلام وفي إطار من الاحترام المتبادل؟ لا بد أن نستكمل عملية السلام؛ وهذا هو هدف الجهود التفاوضية للجنة الرباعية، التي تدعمها إسبانيا.

وعلينا أن نواجه هذه الأزمات بمقدرتنا على إجراء الحوار والمفاوضات. وقد عززت إسبانيا آليات التكامل، لا سيما في منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال عملية برشلونة. وفي هذا الصدد، ما فتئت إسبانيا تولي اهتماما خاصا لاتصالاتها بالعالم العربي الذي تربطها به علاقات خاصة. وفي هذا الصدد، أود أن أشير بإيجاز إلى علاقاتنا مع المغرب.

إن إسبانيا من بين الشركاء التجاريين الأساسيين للمغرب، فضلا عن كونها أحد المستثمرين الرئيسيين فيه. كما أن مئات الآلاف من المواطنين من بلدان المغرب يعيشون في اسبانيا، ويشكلون أكبر جالية أجنبية مقيمة في إسبانيا ويسهمون مساهمة كبيرة في تحقيق الثروة من خلال

عملهم وديناميتهم. ولهذا، ظلت إسبانيا ولسنوات عديدة تعتبر المغرب بؤرة الاهتمام الرئيسية لسياستها في مجال التعاون الدولي.

وكل ذلك يعني أن الإبقاء على علاقات قوية ومثمرة مع المغرب يشكل أولوية استراتيجية في السياسة الخارجية لإسبانيا. وأفصح تعبير عن تلك الأولوية يتمثل في معاهدة الصداقة والتعاون وحسن الجوار المبرمة بين بلدينا. وتود حكومة إسبانيا أن تطور هذه العلاقات في كافة المجالات وأن تضعها مرة أخرى في المقام الذي تستحقه، بالنظر إلى التقارب بين شعبينا وأهمية مصالحنا المشتركة. وأنا على ثقة بأن الزيارة القادمة التي سيقوم بها زميلي المغربي إلى مدريد ستكون فرصة طيبة لإحراز تقدم على هذا المسار.

وعلى أي حال، أود أن أؤكد بوضوح هنا اليوم أن المجتمعات المتمتعة بالحكم الذاتي في سبته ومليلة جزء لا يتجزأ من إسبانيا، وتتساوى في ذلك مع سائر المجتمعات الإسبانية المتمتعة بالحكم الذاتي. وبالتالي، فهي جزء لا يتجزأ من الاتحاد الأوروبي. ويُمثَّل مواطنوها في البرلمانات الإسبانية والأوروبية، ويُعامَلون على قدم المساواة مثل سائر مواطنينا.

إن المهام التي تواجه هذه المنظمة تتطلب أن تعمل آلياتها بكفاءة. وتتطلع إسبانيا إلى التقرير القادم للأمين العام بشأن إصلاح المنظمة. وإننا نؤيد إصلاحا عميقا لمجلس الأمن يتناول جميع جوانب المسألة.

وقبل أن أختتم بياني، لا يسعني أن أتجاهل قضية جبل طارق والدعوات المتكررة للجمعية العامة التي تحث إسبانيا والمملكة المتحدة على مواصلة مفاوضاتهما الثنائية للتوصل إلى حل دائم لهذا النزاع. ويسرني أن أبلغ الجمعية أن حكومتي البلدين بذلتا خلال العام الماضي جهودا تفاوضية مكثفة في هذا الشأن، وأننا أحرزنا تقدما كبيرا. ونحن ننوي مواصلة هذه المفاوضات بروح بناءة حتى نتوصل في أقرب وقت ممكن إلى اتفاق مرض وشامل يراعي المصالح المشروعة لسكان المستعمرة إلى جانب المبدأ التقليدي للأمم المتحدة فيما يتعلق بجبل طارق، وهو المبدأ الذي يتأكد عاما بعد عام من خلال قرارات كل من الجمعية العامة ولجنة الـ ٢٤ الخاصة.

فلنكن واضحين: الآن، بداية القرن الحادي والعشرين، هو وقت حل هذه القضية، وفقا للقرارات ذات الصلة التي تطالب بتنفيذ مبدأ وحدة الأراضي. ولكل تلك الأسباب، نحن ندين أية محاولة للتدخل في المسار الطبيعي لهذه المفاوضات، فهذا عمل ينتهك ذلك المبدأ انتهاكا علنيا وصارخا.

ولا يسعني أن اختتم كلمتي بدون الترحيب الحار جدا بسويسرا، وكذلك بجمهورية تيمور الشرقية الديمقراطية، التي ستصبح قريبا عضوا في الأمم المتحدة، وبدون عرض تعاون بلادي معهما.

إن اجتماعاتنا داخل هذا المبنى تولد العديد من الخطط والأفكار، والعبارات طبعا. ولكنها تولد أيضا أفعالا. ويجب عدم حصر أفعال الأمم المتحدة، وكذلك أفعال كل دولة من دولها الأعضاء، داخل هذه الجدران؛ فملايين البشر يعتمدون على مقدرتنا على تنفيذ كل ما نُناقش هنا لأجل التمتع بحياة أفضل أو لمجرد حماية حياتهم. وتدرك اسبانيا هذه المسؤولية تماما، ونحن على استعداد للعمل إلى جانب الأعضاء الآخرين في المنظمة على تحويل الأقوال إلى أفعال، وتحويل الأفعال إلى نتائج.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سوراكيارت ساثيراثاي، وزير الشؤون الخارجية في تايلند.

السيد ساثيراثاي (تايلند) (تكلم بالانكليزية): أود بالنيابة عن حكومة وشعب تايلند أن أتقدم إليكم، سيدي،

بأحر التهاتئ على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين. وإني واثق بأن هذه الدورة في ظل قيادتكم القديرة وإرشادكم ستبنى على زخم وجهود المساعي السابقة وستصل بها إلى نهاية ناجحة.

وأود أيضا أن اثني على سلفكم، السيد هان سونغ - سو، الذي وجّهتنا جهوده الدؤوبة خلال العام المنصرم الزاخر بالأحداث.

ونحن نتطلع إلى الترحيب بجمهورية تيمور الشرقية في الأمم المتحدة. وتتشرف تايلند بأنها شاركت في عمليات الأمم المتحدة في تيمور الشرقية منذ البداية. وكان دور تايلند في تيمور الشرقية فريدا في ربط مهمة حفظ السلام بالتنمية واستئصال الفقر.

وأود أيضا أن أهنئ سويسرا لأنها أصبحت عضوا جديدا في أسرة هذه الهيئة العالمية. وليست سويسرا بغريبة أبدا عن منظومة الأمم المتحدة، إذ أن دعمها لها قائم منذ أمد طويل. وإني متأكد من أن العضوين الجديدين سيسهمان في عالمية وعمل الأمم المتحدة.

إننا نتذكر، بعد مرور عام، الهجمات الإرهابية الشنعاء التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ونتشاطر الأحزان والمعرفة المؤلمة لآثار تلك الجريمة المروعة ضد الأمن والاستقرار العالميين. وبعد عام لا نزال نشهد تطور الصراعات وتهديدات الإرهاب والتحديات الكامنة في كيفية التعامل مع الأعضاء الضالين في المجتمع الدولي. والواقع أن عالم ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر يجب أن يعول بدرجة أكبر بكثير على دور الآلية متعددة الأطراف في تعزيز السلم والأمن والرخاء في المجتمع الدولي. ولا يزال الإرهاب اليوم، اكثر من أي وقت مضى، تهديدا للأمن البشري والاستقرار الاقتصادي العالمي.

وكما قال الأمين العام عن حق، فإن هذا الحادث المأساوي وعواقبه يتطلبان ردا واسع النطاق ودائما وعالميا. وتؤيد تايلند تماما دعوته إلى استخدام المجتمع الدولي للمؤسسات المتعددة الأطراف بفعالية في التصدي لآفة الإرهاب العالمية. وتدين تايلند الإرهاب وتؤيد جميع أعمال الأمم المتحدة ضده. ومع ذلك، تعتزم الحكومة التايلندية المضي قدما في اتخاذ الخطوات اللازمة على صعيد تشريعاتها وأنظمتها الداخلية حتى تمكن تايلند من الانضمام إلى كل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالإرهاب. ونحن نعمل على نحو وثيق مع لجنة مكافحة الإرهاب لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). ولا يوجد حتى الآن أي مؤشر على الإطلاق على وجود أثر لقدرات إرهابية في تايلند. ونحن نعمل على ضمان عدم قدرة أية أنشطة أو شبكات إرهابية على اتخاذ أراضينا ملاذا لها.

ويدلل أيضا الإعلان المشترك بين رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والولايات المتحدة للتعاون في مكافحة الإرهاب الدولي على تصميمنا المشترك على محاربة الإرهاب.

ومن الواضح أننا لا نستطيع النظر إلى السلام بوصفه أمرا بديهيا. إذ أن الانتشار غير المكبوح للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل هما خطران مستفحلان على السلم والأمن العالميين. ويجب أن ينال دور الأمم المتحدة الذي لا غنى عنه في صون السلم والأمن الدوليين الدعم من كل عضو في المجتمع الدولي.

ولكي نمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ونمهد الطريق أمام تخفيضها وإزالتها في نهاية المطاف، يجب الامتثال بشكل فعال لنظام الأمن المتعدد الأطراف. وفي هذا الصدد، نحث العراق على الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بلا شرط أو تحفظ، وطبقا لمسؤولياته. وفي الوقت نفسه،

فإننا مقتنعون أيضا بأن الجهود الدبلوماسية التي تُبذل في إطار الأمم المتحدة هي الوسيلة المرغوب فيها والأكثر فعالية للتوصل إلى حل ملائم، فنمنع بذلك تصعيد هذه الأزمة. ولذلك، وبينما ننظر إلى رسالة أمس إلى الأمين العام التي تتعهد بالسماح لمفتشي أسلحة الأمم المتحدة بالعودة إلى العراق بوصفها تطورا إيجابيا، إلا أننا نتوقع من العراق، ومعنا في ذلك الدول الأخرى، أن يتقيد تماما بالتعهد الجاد الذي قدمه إلى المنظمة العالمية.

ورغم أن الآليات المتعددة الأطراف الفعالة هي أهم عنصر في صون السلم والأمن الدوليين، إلا أنها أيضا مسؤولية كل عضو في المجتمع الدولي أن يضمن دوام السلام حالما تتم استعادته.

وفي هذا الصدد، تتشرف تايلند باستضافة مفاوضات السلام الحالية بين حكومة سري لانكا وجبهة نمور تاميل إيلام للتحرير، التي تُعقد في الفترة من ١٦ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر. ونأمل أن نيسر محادثات السلام بغية التوصل إلى حل دائم لهذا الصراع الطويل الأمد وإنهاء المعاناة الناتجة عنه.

وبوصف تايلند جزءا من جهود إعادة التعمير في أفغانستان، فقد تعهدت بمشاطرة خبرتها ومعرفتها في الحد من زراعة الأفيون من خلال برنامج استبدال المحاصيل في إطار المشروع الشهير الذي يرعاه جلالة الملك. وهذا جزء من الجهد العالمي لتعزيز السلم في أفغانستان، حيث تهدد آفة المخدرات السلم والاستقرار.

إن حكومة تايلند الحالية، بقيادة رئيس الوزراء ثاكسين شيناواترا، عازمة على أن يتمتع الشعب التايلندي بمكاسب التحرر من الخوف والحاجة. ولذلك أُعلن الأمن البشري بوصفه إحدى أهم سياسات الحكومة. وتعتقد تايلند أننا سنكون أحد أولى البلدان التي تنشئ وزارة للأمن البشري من أجل ذلك الغرض بالتحديد. وستبدأ هذه الوزارة عملها الشهر القادم. وتايلند فخورة أيضا بأنها واحدة من الأعضاء الثلاثة عشر في شبكة الأمن البشري، التي تباشر عملها حاليا بالكامل.

إن آفة المخدرات تحرم شعبنا من التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة، ولا يزال الفقر يشكل تهديدا رئيسيا للأمن البشري. ومنذ أن تولت الحكومة التايلندية الحالية السلطة أوائل العام الماضي وهي تشن حربا على المخدرات والفقر بعزم ثابت على أن تكسبها. ونحن لا نفعل ذلك وحدنا. إذ كانت شراكاتنا من اجل التصدي لخطر المخدرات العالمي – شراكات اقيمت ضمن أطر تعاونية ثنائية وإقليمية ودولية، مثل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات – شراكات مثمرة. ويتم إحراز تقدم في مبادرة تايلند للتعاون الرباعي الأطراف بين تايلند والصين ولاوس وميانمار لمنع وقمع إنتاج المخدرات والاتجار بها، خاصة في مكافحة انتشار الميثامفيتامين. وسوف يجتمع زعماء بلداننا الأربعة في وقت مناسب لإعطاء الزخم السياسي المطلوب للغاية على أرفع مستوى.

وقضية الفيروس/الإيدز خطر رئيسي آخر عبر وطني على الأمن البشري. وقد أقامت تايلند شراكات مع البلدان المجاورة لها، خاصة منطقة ميكونغ الكبرى دون الإقليمية، وأقامت أيضا شراكة مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ومع أعضاء شبكة الأمن البشري بغية التصدي لهذه الآفة العالمية. وفي المؤتمر الدولي الخامس عشر المعني بالإيدز، الذي ستستضيفه تايلند في عام ٢٠٠٤، نأمل أن نتبادل خبراتنا في التصدي للجوانب المتعددة للفيروس/الإيدز، ألا وهي الوقاية والعلاج والرعاية والدعم، بالإضافة إلى البحث والتطوير.

وحتى إذا كانت الحرب على الفقر أولوية رئيسية لتايلند، فالقضاء على الفقر ليس خطة تقتصر على بلد بعينه،

بل هي خطة للبشرية جمعاء. وقد أدخلت وبحق أهداف الألفية التي وضعتها الأمم المتحدة للتنمية مصالح ورفاهية الشعوب في جوهر التنمية الاجتماعية الاقتصادية. ومنذ اعتماد الأهداف، حصلت عدة أحداث في إطار عمل الأمم المتحدة لضمان التنمية المستدامة.

ويجب أن يرث أطفالنا العالم على الأقل بشكل لا يكون أسوأ مما هو عليه اليوم، إن لم يكن أفضل منه وأكثر قابلية للعيش فيه.

ومن بروكسل إلى الدوحة ومن مونتيري إلى جوهانسبرغ، تم بوضوح تعبئة التصميم والالتزام للتقدم بالمجتمع الدولي صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من أجل التنمية المستدامة. ووفر توافق مونتيري في الآراء دليلا تفصيليا على تعزيز شراكة أكثر فعالية وانصهار أكبر في السياسة العامة فيما بين الحكومات والمؤسسات المالية والمؤسسات التجارية. ويجب تطوير البيئة التجارية والمالية الدولية لكي تخدم التنمية المستدامة على نحو أفضل.

ويشكل قدر أكبر من دخول صادرات البلدان النامية الأسواق جزءا لا يتجزأ من جعل جولة الدوحة جولة تنمية حقيقية. وقرار مجموعة الثمانية بمقاومة الضغوط الحمائية خطوة إيجابية إلى الأمام. ويتصف بنفس القدر من الأهمية دور الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يتطلب إعادة توجيه ليس لتحقيق الأهداف الإنمائية في البلد المضيف فحسب، بل أيضا لتعزيز مساءلة شركات المستثمرين والمسؤولية الاجتماعية.

ولقد كان مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة في جوهانسبرغ حدثا تاريخيا بالفعل. ويسر تايلند أن ترحب باعتماد الإعلان السياسي وخطة التنفيذ وخاصة بتركيزهما على تخفيض مستوى الفقر، الأمر الذي يجمع الأعمدة الثلاثة للتنمية المستدامة. وقد أكد مؤتمر القمة على مجموعة من المبادئ مثل مساعدة الذات والمسؤوليات المشتركة ولكن المتميزة لجعل التنمية المستدامة حقيقية للبشرية. وإن تعزيز التنسيق والتماسك فيما بين الحكومات والمنظمات الدولية والأطراف الرئيسية الأخرى من الأمور الحيوية لتوفير التعاضد من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة.

إن مبدأ الشراكة كما ذُكر في مونتيري وتردد ذكره في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة يجري تنفيذه الآن. وتفخر تايلند بأنها ذُكرت بوصفها أحد الأمثلة الهامة على البلدان التي نجحت في جهود التنسيق والشراكة لأجل بناء القدرات. ونتيجة للدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، المنعقدة في تايلند عام ٢٠٠٠، تم تأسيس المعهد الدولي للتجارة والتنمية في بانكوك. والمعهد شراكة بين تايلند والأونكتاد لتعزيز القدرة الإنتاجية ومهارات التفاوض التجاري للبلدان النامية إبّان استعدادها للجولة الجديدة من المفاوضات التجارية العالمية.

وإن بناء القدرات أساسي إذا كان للبلدان النامية أن تشارك بفعالية في الدفاع عن مصالحها والنهوض بها في الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف للتجارة الحرة حيث يتزايد وجود حواجز لا تمت إلى التعريفات بصلة متنكرة في شكل تدابير بيئية. وفي هذا الصدد، يمكن أن يؤدي المعهد دور حلقة الوصل بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لأجل بناء القدرات في مجال المفاوضات التجارية. وتحث تايلند الدول الأعضاء على النظر في أفضل استخدام لمعهد تايلند – الأونكتاد.

وبوصف استئصال الفقر بندا في جدول الأعمال العالمي، فهو لن ينجح أبدا ما لم تبذل جهود حقيقية على صعيد الدول المجاورة والصعيدين الإقليمي والعالمي. ومنطقة ميكونغ دون الإقليمية مثال آخر على الاعتماد على الذات والشراكة فيما بين البلدان النامية. والدليل التفصيلي لفرص

النهوض بالتكامل الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية بدأ يأخذ شكله الآن. ويجري وضع السبل التجارية – سبل الفرص الاقتصادية التي توفر حلقات الربط للنقل – بالشراكة مع البلدان المانحة وبنك التنمية الآسيوي. فمن الشرق إلى الغرب – من فييت نام ولاوس وتايلند إلى ميانمار والهند – ومن الشمال إلى الجنوب – من جنوب الصين وميانمار ولاوس إلى تايلند – طرق الربط هذه هي الآن شريان الحياة الجديد لازدهار المنطقة في المستقبل. وهي ستؤدي إلى إمكانية الوصول إلى الأسواق والمعرفة من أجل التنمية المستدامة.

وبناء على نفس مبدأ استحداث فرص في المنطقة لإحراز التقدم الاقتصادي، أخذ رئيس الوزراء ثاكسين شيناواترا زمام المبادرة، بدعم ومشاركة ١٨ دولة آسيوية، لتحويل تنوع آسيا الثري إلى تعاضد جماعي عن طريق إقامة تعاون مستمد من شراكة آسيوية واسعة النطاق تعرف باسم حوار التعاون الآسيوي. وقد بدأ الحوار في حزيران/يونيه من هذا العام، وكان الأعضاء الأصليون المشاركون فيه من الغرب إلى الشمال – الشرقي للقارة الآسيوية، وتمثلت مبادؤه الأساسية في التفكير الإيجابي، وصورة هذا الحوار هي أنه عملية متطورة وغير رسمية وغير مؤسسية ومفتوحة وشاملة وتدريجية.

وتكمن قوة الحوار في البناء على شرائح متعددة من الشركات الاستراتيجية في مجالات عملية من التعاون، مثل تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والسياحة، وروابط النقل، والزراعة، واستئصال الفقر. ونأمل أن يساعد الحوار على تعزيز قدرة آسيا على التنافس وأن يفتح فرص تجارية ويجعل آسيا شريكا أقوى لشركائنا المتقدمي النمو والنامين على حد سواء. وبعد نجاح الاجتماع الوزاري الافتتاح في تشا – آم، تايلند، في شهر حزيران/يونيه، ستستضيف تايلند مرة أخرى اجتماع الحوار في العام القادم لدفع تعاوننا إلى الأمام.

إن الشراكات الدولية والإقليمية، وكذلك الالتزامات بالتنمية المستدامة، ليست كافية. فيجب تدعيمها بشراكات وسياسات عامة على المستوى القومي. وتجري الآن متابعة الأهداف والسبل الواردة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ بوصفها جزءا من استراتيجيتنا للتنمية. وتطبق حكومة تايلند الحالية استراتيجية للتنمية ترتكز على تعزيز القدرة الدولية على التنافس والإنتاجية المحلية من خلال تعبئة المصادر الداخلية والخارجية للنمو من أجل تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة.

ومصدر الإلهام لهذه الاستراتيجية الإنمائية المتوازنة جاء من فلسفة جلالة ملك تايلند القائمة على ”اقتصاد الاكتفاء الذاتي“. والمبدأ الرئيسي لهذا النهج حيال التنمية هو الالتزام بطريق وسط على مستوى الأشخاص والأسر والمجتمعات المحلية. وهذا يتطلب تعزيز الاقتصاد الجماهيري لبناء حصانته ضد التأثير السلبي للضعف العالمي، وأيضا تعزيز قدرته على الاستفادة من النظام التجاري المتعدد الأطراف.

وتضع تايلند الشعب في طليعة جهودها الإنمائية. ويجب أن تنطوي أسباب عيشه على التنمية البشرية ومشاركة المجتمعات المحلية. وتحرز الحكومة تقدما في برامجها وتدابيرها لتحسين نوعية حياة الشعب التايلندي. وهي تتضمن توفير الرعاية الصحية للجميع، وتعليق ديون المزارعين لمدة ثلاث سنوات، وتأسيس منشآت لتقديم القروض الصغيرة، من قبيل بنك الشعب، لصغار رجال الأعمال، وإنشاء صندوق دائر لتقديم الدعم المالي للمبادرات المحلية على الصعيدين القروي والحضري. وبغية تعزيز الإمكانيات البشرية والابتكار البشري، يضمن دستورنا توفير التعليم المجاني لمدة ١٢ عاما. ويتلاءم ذلك مع التوصيات التي

صدرت مؤخرا عن فرقة عمل مجموعة الثمانية للتعليم المعنية بالتعليم في البلدان النامية.

ونتيجة للدروس المستفادة مما سبق من التاريخ، يفرض ميثاق الأمم المتحدة الهيكل المتعدد الأطراف لهذه المؤسسة بوصفه أفضل سبيل لصون السلم والأمن الدوليين. وكذلك تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والازدهار. وتظل واجبات ومهام هذه المؤسسة دولها الأعضاء تتمثل في مواصلة العمل على تحقيق أهداف الميثاق. ولكن السلم لا يمكن فرضه بالقوة بل يجب التشجيع عليه من خلال التسامح واحترام بعضنا البعض. والازدهار من جهة ثانية لا يمكن تحقيقه بدون استحداث فرص نابعة من القوى المتنوعة التي لدينا. ولذلك، فإن تلك المهام والواجبات لا تتضمن امتثال كل دولة عضو لآليات الأمم المتحدة المتعددة الأطراف فحسب؛ وإنما تتضمن أيضا تعاوننا ومشاركتنا المتزايدين على كل الصعد بين كل العناصر الفاعلة الهامة. وتايلند لا تزال من جانبها تلتزم التزاما راسخا بتحقيق السلم والرفاه العالميين بالعمل مع الدول الأخرى إقليميا وعالميا في إطار الأمم المتحدة. ونحن واثقون بأننا سنبني، في نهاية الأمر، عن طريق هذه المؤسسة المتعددة الأطراف، عالما أكثر ملاءمة لنا ولأولادنا للعيش فيه بسلام ووئام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد ميخائيل خفستوف، وزير الشؤون الخارجية في بيلاروس.

السيد خفستوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): السيد الرئيس، أهنئكم على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة. وأعتقد أن خبرتكم الدبلوماسية الواسعة ستمكنكم من مواصلة العمل الناجح والمفيد الذي قام به سلفكم، السيد هان سينغ – سو.

إن بيلاروس ترحب بزيادة عضوية مجتمع الأمم. ونحن نرحب بالاتحاد السويسري في عضوية الأمم المتحدة. ونعتقد أن الدولة العضو الجديدة ستكون شريكا ممتازا للأمم المتحدة وستسهم في السلم والتقدم في العالم.

لقد كانت الدورة السابقة للجمعية العامة معلما لنا جميعا. فالعالم تغير في العام الماضي تغيرا مثيرا. وتحديات العولمة أصبحت أكثر جدية مما كانت تبدو عليه بالنسبة لنا جميعا عندما اعتمد زعماء الدول الأعضاء إعلان الألفية.

إن الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ كانت اختبارا خطيرا لاستقرار الأمم المتحدة ولالتزامنا بمبادئ وأهداف الميثاق. ونحن نحيي رؤوسنا إجلالا لذكرى ضحايا الهجمات الإرهابية. ويجب عدم السماح أبدا بتكرار المأساة الأمريكية في أي مكان من العالم. ولقد كتب رئيس جمهورية بيلاروس، ألكساندر لوكشينكا، في رسالة مؤرخة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ وموجهة إلى جورج بوش، رئيس الولايات المتحدة، ما يلي:

> ”اليوم لا نزال نحمل في قلوبنا ذكرى الأبرياء الذين فقدوا في نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا في ذلك الصباح المروع، صباح اليوم الموافق ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.... ففي أوائل القرن الحادي والعشرين استوعب العالم الحقيقة الخطيرة للتحديات والتهديدات الجديدة. وقد أمكننا أن نفهم أيضا أن شر الإرهاب الدولي لا يمكن أن يقضى عليه إلا عن طريق الجهود المشتركة المتضافرة“.

واليوم، لدينا كل الأسباب التي تبرر القول إن المجتمع العالمي قد عمل على مواجهة تهديد الإرهاب العالمي بإيجاد تحالف دولي واسع النطاق. والتدابير التي اتخذتها الأمم

المتحدة ردا على أعمال الإرهاب الدولي التي لم يسبق لها مثيل تُعد توجها جديدا هاما في أنشطة المنظمة.

إن بيلاروس تعتبر نفسها جزءا لا يتجزأ من تحالف مقاومة الإرهاب. ونحن نؤيد تأييدا تاما لجنة مكافحة الإرهاب ونشترك معها اشتراكا نشطا في سياق التنفيذ غير المشروط لقرارات مجلس الأمن. ونعتقد أيضا أن لجنة مكافحة الإرهاب توفر تبادلا مثمرا للخبرات في مجال مكافحة الإرهاب الذي يشمل الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، والمؤسسات الإقليمية.

إن رئيس جمهورية بيلاروس، وحكومتها، ومجلس الأمن فيها، ما زالوا يركزون على سبل مكافحة الإرهاب. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ أصدرنا قانونا لمكافحة الإرهاب، أصبح نافذ المفعول. وبلدنا طرف في تسع من المعاهدات الدولية الاثنتي عشرة الكبرى المتعددة الأطراف بشأن مكافحة الإرهاب. ونعمل الآن للانضمام إلى المعاهدات الثلاث الأخرى.

وإن نتيجة العمل الأساسي للجنة مكافحة الإرهاب ستكون ركيزة يقوم عليها نموذج عالمي لتشريع مناهض للإرهاب وتنفيذه.

وستساهم جمهورية بيلاروس في وضع اتفاقية شاملة بشأن مكافحة الإرهاب الدولي وأعمال الإرهاب النووي. والعمل بشأن هذين الصكين ينبغي أن يكون محل تركيز اهتمام الأمين العام، لأن الإرهاب الدولي تحدى حتى اليوم دولتين عضوين دائمين في مجلس الأمن هما: الولايات المتحدة وروسيا. وهو تحدى أيضا المجتمع الدولي بأسره. وقد قبلنا هذا التحدي؛ وردنا واضح. فنحن الأمم المتحدة، سنقضي على الإرهاب.

لقد كان تركيز الاهتمام في الدورة الماضية على الشعوب واحتياجاتها في عالم معولم؛ ونحن نتفق مع ذلك النهج. وإعلان الألفية هو دليلنا ونحن نعمل بشأن هذه المسائل. وقد درسنا خيارات ممكنة لتنفيذ إعلان الألفية في محفلين دوليين هامين انعقدا مؤخرا هما – المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية في مونتيري، ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة في جوهانسبرغ. وهذان المحفلان كانا بمثابة تحول بين تحديد الأهداف المشتركة وتنفيذها الفعلي. وإن المهمة الرئيسية التي تواجه هذه الدورة هي استخلاص النتائج فيما يتعلق بذلك العمل وتقرير الأعمال المحددة التي ينبغي القيام بها لتنفيذ الاتفاقات. ووفد بلدنا مستعد للعمل مع الدول الأعضاء الأخرى لبلوغ هذه الغاية.

وتعلق حكومة بلدي أهمية كبرى على الجوانب البيئية والاجتماعية المتكاملة في استراتيجيتنا الوطنية للتنمية المستدامة.

وبيلاروس تتفق مع التحليل الذي تم في مؤتمر قمة جوهانسبرغ لما جرى القيام به لتحقيق التنمية المستدامة خلال العقد الماضي ولكيفية معالجة المسائل العالمية في القرن الحادي والعشرين.

إن بلدنا يدخل الألفية الجديدة بوصفه عنصرا جغرافيا – سياسيا هاما في أوروبا الحديثة. فلدينا بنية أساسية اقتصادية واجتماعية مستقرة وأعلى مؤشر للتنمية البشرية بين رابطة الدول المستقلة. وبيلاروس تسعى إلى التفاعل البنَّاء والشراكة ذات الفائدة المتبادلة مع البلدان المجاورة لنا بما يعود بالنفع على بناء أوروبا موحدة. وآفاق التنمية المستدامة في أوروبا لا يمكن أن تتحقق بدون وجود بيلاروس مستقلة تكون بمثابة جسر أوروبي – آسيوي يمكن الاعتماد عليه. وعلى ذلك الأساس، حدد رئيس جمهوريتنا وحددت حكومتنا الدور الذي ستقوم به بيلاروس في تنفيذ قرارات مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة.

والمؤتمران اللذان عقدا في مونتيري وجوهانسبرغ أظهرا أهمية مراعاة مصالح البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية في إقامة عالم مستقر للقرن الحادي والعشرين. وخلال العقد الماضي قطعت بلداننا شوطا طويلا في الانتقال إلى اقتصاد السوق والاندماج في الأنظمة التجارية، والاقتصادية والمالية على الصعيد الدولي. لكن الدول في تلك المجموعة تمر بمراحل مختلفة من الاستقرار المالي واستقرار الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي المستدام بسبب السمات الخاصة التي تتصف بها أوضاع كل منها منفردة بسبب عوامل داخلية وخارجية.

ولذلك، من المهم مواصلة الجهود الدولية لجعل إصلاحات السوق غير قابلة لأن يعكس اتجاهها في البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية. ويجب علينا أيضا أن نراعي الآثار الاجتماعية ونحاول تخفيفها وأن نضمن أن تكون بلداننا مندمجة كليا في الاقتصاد العالمي. وتتطلع بيلاروس إلى مناقشة مثمرة للمشروع الذي سنتقدم به في هذه الدورة إلى الجمعية العامة.

والتنمية المستدامة في بيلاروس تتصل اتصالا مباشرا بطرق التصدي لآثار كارثة تشيرنوبل، أكبر كارثة إشعاعية في القرن الماضي. فالدمار الاقتصادي في بيلاروس يقدر بمبلغ ٢٣٥ بليون دولار أمريكي. وقد استثمرنا ١٣ بليون دولار في استعادة القطاعين الاجتماعي والاقتصادي في تلك المنطقة. وصحة السكان المتضررين لا تزال تثير القلق البالغ. وفي الوقت نفسه، فإن المسائل ذات الصلة بتشيرنوبل أخذت تفقد اهتمام المجتمع الدولي، الذي ترك بيلاروس تواجه الآثار بمفردها. وبيلاروس لا تزال تحث على تحويل تركيز التعاون الدولي المتصل بتشيرنوبل من المساعدة الإنسانية إلى إعادة التأهيل الاجتماعي – الاقتصادي والتنمية المستدامة في المناطق المتضررة.

ونحن نرحب بالدور النشط الذي يؤديه وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، السيد كيتزو أوشيما، الذي قام بزيارات شخصية إلى المناطق المتضررة في وقت سابق من هذا العام. ونعرب عن امتناننا للأمين العام، كوفي عنان، على دعمه للسيد أوشيما في مساعيه. ونرحب بالعمل الذي يقوم به بعض أعضاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمعنية بتشيرنوبيل الذين يسعون لإنشاء مجلس دولي لبحوث تشيرنوبيل لدراسة العواقب الطويلة الأجل التي تترتب على التأثيرات الإشعاعية والتي تلحق بالبشر والبيئة في بيلاروس.

وتؤيد بيلاروس شراكة الأمم المتحدة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وترى أن هذا يمكن أن يساعد في تعبئة موارد إضافية لتحقيق أغراضنا. غير أن المبادرات الطوعية ينبغي أن تكمل الترتيبات الحكومية الدولية، لا أن تحل محلها.

إن السلام والأمن والاستقرار شروط أساسية للتنمية المستدامة. ولكن هذا العام المنصرم أثبت أن السلم والأمن الدوليين لا يزالان في وضع هش. فقد شهدنا تصاعدا حادا في المواجهة في الشرق الأوسط. وقد تصبح هذه المنطقة مركز تصادم خطر بين الحضارات.

وتثير اللجنة الرباعية للشرق الأوسط التي تشترك فيها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والولايات المتحدة شيئا من التفاؤل من ناحية التفاهم الذي تم التوصل إليه بين جميع المشاركين في عملية السلام، بأن تقوم دولتان مستقلتان – إسرائيل وفلسطين – تتعايشان معا. وهذا التفاهم وارد في الوثائق الملزمة قانونا في الأمم المتحدة. والتدرج في اتخاذ الخطوات للمصالحة المتبادلة عن طريق الحوار المستمر بين الأطراف المعنية سوف يكون عونا، وعلى الأمم المتحدة أن تنشط في هذا المجال.

ولا بديل عن عملية السلام في أفغانستان. وقد خصصت لأفغانستان بالفعل موارد مالية ومادية وبشرية كبيرة للمساعدة في إيجاد أفغانستان جديدة مستقرة تكون شريكا يمكن التنبؤ بمواقفه في العلاقات الدولية الحديثة. وتتمنى بيلاروس أن تسهم في هذا السياق. ولقد شاركت لجنة الطيران الحكومية لدينا في نقل الإمدادات الإنسانية من أوروبا إلى أفغانستان.

ونحن نرى أن إنشاء الاتحاد الأفريقي جاء خطوة هامة من أجل أفريقيا. فهذه الرابطة الإقليمية الرئيسية سوف تسرع، بدعم من المجتمع الدولي، في إيجاد حل للمشاكل الأفريقية وخاصة للصراع العرقي والديني. وستقدم بيلاروس مساعدتها للموافقة على المشاريع والبرامج من أجل التنمية الاقتصادية والإنسانية في أفريقيا من خلال الأمم المتحدة.

ولقد شهد هذا العام إبرام اتفاقات هامة بشأن الاستقرار الاستراتيجي. وبيلاروس ترحب بالتوقيع في موسكو على معاهدة تخفيضات الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة. وتؤيد الحوار البناء بين الدول الحائزة للأسلحة النووية بهدف إقامة عالم آمن حقا متعدد الأقطاب.

ولا بد من أن تستمر الجهود الدولية لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويجب إعطاء زخم جديد لمؤتمر نزع السلاح، وزيادة العمل في سبيل الحد من الأسلحة التقليدية.

وبيلاروس تسهم في إقامة هيكل الأمن الجديد من فانكوفر إلى فلاديفوك بأن أودعت صكوك تصديقها على معاهدة الأجواء المفتوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

وسوف نقترح في هذه الدورة مشروع قرار بعنوان ”حظر تطوير وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل وإقامة شبكات جديدة من هذه الأسلحة“. ونعتقد أنه سيحظى بالإجماع مثلما حدث في الجمعية العامة العام الماضي.

وترى بيلاروس ضرورة أن يؤدي مجلس الأمن دورا رئيسيا في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك حالة العراق. وترحب بيلاروس بالقرار الأخير الصادر عن حكومة العراق بالسماح بالعودة الفورية وغير المشروطة لمفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة إلى العراق.

فأي إجراء أو مسعى للتهرب من سلطة مجلس الأمن الدولي أو أي نكث من الدول بقرارات المجلس، يقوض الأساس القانوني لنظام العلاقات الدولية القائم ويخل بأساس النظام القانوني الدولي.

وإصلاح الأمم المتحدة ضروري للنجاح في إنجاز مهامها. وباعتبار بيلاروس عضوا مؤسسا فهي تدعو دائما إلى تعزيز دور الأمم المتحدة. وفي عصر العولمة، لن تقدر إلا منظمة قوة مؤسسيا على تقديم إسهام حقيقي وفعال في تنسيق جهود الدول الأعضاء الرامية إلى بلوغ الأهداف النبيلة التي يجسدها الميثاق.

ولئن لم يحدث تقدم كبير في الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه فإن بيلاروس ترحب بالتقدم المحرز في سبيل تحسين أساليب العمل بزيادة الشفافية وعقد المزيد من الجلسات العامة وجلسات الإحاطة الإعلامية. كذلك فإن إصلاح الجمعية العامة يتسارع وينبغي أن تكون المشاورات غير الرسمية أساسا لعمل فعلي في هذه الدورة.

ولقد عكفنا على مراقبة عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ونحن نرحب بالإصلاحات الداخلية فيه. ونؤيد زيادة التفاعل بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن والجمعية العامة. ونرحب بالدور التنسيقي للمجلس على النحو المبين في الميثاق وإعلان الألفية.

وإذا نظرنا إلى ما قمنا به وما يتبقى أمامنا لنقوم به فسنصل حتما إلى استنتاج أن الوقت لا يتسع للتأمل، بسبب السرعة التي يتغير بها العالم اليوم؛ ولذا نرى أن السبيل الوحيد للنجاح هو التحرك الهادف نحو النهوض بالمهام المحددة. وستعمل بيلاروس مع الدول الأعضاء الأخرى لتحقيق هذه الغاية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد الداه ولد عبدي، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في موريتانيا.

السيد عبدي (موريتانيا): السيد الرئيس، يطيب لي، باسم الجمهورية الإسلامية الموريتانية، أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة. ونحن واثقون من نجاح أعمال دورتنا الجديدة لما يعرف عنكم من حكمة وخبرة في الشؤون الدولية.

وأغتنم هذه الفرصة لأشكر سلفكم صاحب السعادة السيد هان سونغ - سو الذي أدار أعمال الدورة السابقة بجدارة واقتدار.

ولا يفوتني أن أهنئ الاتحاد السويسري وجمهورية تيمور الشرقية بمناسبة انضمامهما إلى منظمة الأمم المتحدة.

وأود كذلك أن أتوجه بتهانينا الحارة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، وإلى جميع معاونيه على ما بذلوه من جهود في سبيل تحقيق الأهداف النبيلة لمنظمتنا.

وأشيد هنا بالنشاطات الهامة التي تمت خلال الدورة المنصرمة، ومنها مؤتمر الأمم المتحدة حول وباء متلازمة نقص المناعة المكتسب في نيويورك، ومؤتمر مونتيري الخاص بتمويل التنمية، والقمة حول التنمية المستديمة التي انعقدت مؤخرا في جوهانسبرغ.

وقد مكنت هذه الاجتماعات على أعلى مستوى من وضع العالم أمام مسؤولياته الجماعية وبحث قضايا جوهرية تستوجب حلولا شمولية وتتحكم في توازن العالم ومستقبله.

لقد تزامن افتتاح دورتنا مع الذكرى الأولى لأحداث نيويورك وواشنطن الإجراميتين. ولا يسعني إلا أن أجدد إدانتنا المطلقة لهذه الأعمال الإرهابية وشجبنا للإرهاب بجميع أشكاله. وستظل موريتانيا طرفا فاعلا في كل المبادرات الجهوية والدولية الهادفة إلى مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة. ومن هذا المنطلق، فإنها أكدت وما زالت تؤكد دعمها التام لقرارات مجلس الأمن بهذا الشأن والتزامها بتطبيق ما ورد فيها، وخاصة القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

ويجدر التأكيد على أن تلك الأحداث المأساوية قد أبرزت حقيقة جديدة، وهي أن الإرهاب بدلا من أن يكون ظاهرة هامشية، أصبح قضية مركزية تتجاهل الحدود ولا يمكن التغلب عليها إلا في نطاق استراتيجية شاملة. وعلينا جميعا أن لا نُعطي الانطباع بأن حملة مناهضة الإرهاب هي استهداف حضارة لأخرى أو استعلاء ثقافة على غيرها. بل يجب أن نثبت أن مكافحة هذه الظاهرة اللاإنسانية تُشكل مرحلة متقدمة في مسيرة البشرية، بموروثاتها الحضارية المتفاعلة، نحو تحقيق آمال جميع الشعوب في حياة آمنة ومستقبل أفضل.

ويبدو جليا أن استتباب الأمن والاستقرار في العالم يستدعي دورا متزايدا لمنظمة الأمم المتحدة وقوة إضافية للشرعية الدولية. وفي هذا الإطار، سجلت بلادي بارتياح الجهود المكثفة والدعوات المتتالية لإحلال السلام في الشرق الأوسط. ونرى أن المبادرة العربية التي اعتمدتها جميع الدول

العربية في قمة بيروت توفر الإطار المناسب لسلام شامل ودائم يضمن الأمن والرخاء لجميع شعوب المنطقة.

وقد تابعنا باهتمام كبير الرؤية التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي جورج بوش بضرورة قيام دولتين جنبا إلى جنب، إضافة إلى الجهود التي تقوم بها اللجنة الرباعية والاتحاد الأوروبي من أجل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، طبقا لمرجعية مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨). ونؤكد ضرورة انسحاب إسرائيل فورا من أراضي السلطة الفلسطينية وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني والعودة إلى المفاوضات بوصفها السبيل الوحيد لإحلال السلام والأمن في الشرق الأوسط.

كما نتطلع إلى عودة الأمن والاستقرار والوئام في منطقة الخليج. وفي هذا السياق، نُعارض استخدام القوة ضد العراق ونؤيد البحث عن طرق سلمية لحل الأزمة، على أساس قرارات الشرعية الدولية. ونؤكد حرصنا على احترام سيادة الكويت وسلامة أراضيها ووحدة العراق وسلامة أراضيه. كما نطالب من جديد برفع الحصار المضروب على الشعب العراقي منذ أكثر من ١٢ سنة.

وفيما يخص الصحراء الغربية، فإن موريتانيا تدعم المساعي التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه الشخصي السيد جيمس بيكر لإيجاد حل نهائي يضمن الاستقرار في المنطقة ويحظى بموافقة جميع الأطراف.

وحول تطورات أزمة لوكربي، نُعرب عن ارتياحنا للخطوات الكبيرة التي قامت بها الجماهيرية العربية الليبية من أجل حل دبلوماسي لهذه القضية. ونرى أنه يتعين الآن على مجلس الأمن أن يتخذ الإجراءات اللازمة لرفع الحصار المضروب عليها.

وعلى مستوى قارتنا الأفريقية، نحيي إنشاء الاتحاد الأفريقي كإطار لتحقيق طموحات الشعوب الأفريقية في المزيد من التقدم والنمو. ونشيد بخطة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، التي تسعى إلى تعزيز التعاون الإقليمي لبلوغ الاندماج الاقتصادي في أفريقيا، ونشيد بالدعم الذي تلقته هذه المبادرة لدى شركائنا في التنمية.

وعلى الصعيد الدولي، تجدد موريتانيا موقفها المؤيد لجمهورية الصين الشعبية، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصيني، وفقا للقرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتثمن الجهود التي تقوم بها حكومة الصين الشعبية لتوحيد البلاد بالطرق السلمية.

وكل الدلائل تبين أن ظاهرة العنف والتطرف تتنامى في أوساط الفقر والإحباط. لذلك فإن المجموعة الدولية مطالبة بالمزيد من العطاء في مجال التضامن الإنساني والترقية الاجتماعية عبر العالم. وإننا ندعو إلى تقديم العون لدول الجنوب وفتح أسواق البلدان المتقدمة أمام منتوجاتها ومضاعفة فرص الاستثمار فيها.

وعلى الرغم من جسامة التحديات وتأثيرات المحيط الاقتصادي الدولي نجحت الجمهورية الإسلامية الموريتانية في قطع أشواط كبيرة على طريق التنمية والبناء، كما أكد ذلك رئيس الجمهورية السيد معاوية ولد سيد أحمد الطايع أمام قمة الأرض في جوهانسبرغ مؤخرا، فإن بلادنا وضعت أسسا راسخة للتنمية المستديمة. وقد رسمنا لهذا الغرض استراتيجية واضحة المعالم لمكافحة الفقر، مكّن تنفيذها من إحراز نجاحات كثيرة على طريق تعميم التعليم والصحة ووضع مختلف الخدمات الأساسية من مياه وكهرباء ومواصلات في متناول المواطنين.

ومن أجل القضاء على الجهل، بوصفه العائق الأساسي للتنمية، عمدنا إلى تنظيم حملات واسعة النطاق

تستهدف توفير المعرفة للجميع وترقية الكتاب والمطالعة بين صفوف شعبنا. وقد تحقق ذلك بفضل وجود نظام ديمقراطي تعددي يضمن الحريات ويكفل حقوق الإنسان في جو يسوده الأمن والاستقرار.

إن ميثاق منظمة الأمم المتحدة يصبو إلى تحقيق تطلعات شعوب العالم في الحرية والتضامن، بينما تقتضي هذه التطورات الكبيرة على الساحة الدولية إعادة النظر في هياكل منظمتنا، بما فيها مجلس الأمن الدولي. ونأمل أن تكرس بلدان المعمورة جهودها للوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها، لكي نبني معا نظاما عالميا جديدا يرتكز على الحق والعدالة ويصون للجميع الأمن والسلم والحياة الكريمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كارلوس روكوف، وزير الشؤون الخارجية والتجارة الدولية والعبادة في الأرجنتين.

السيد روكوف (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أولا، أود أن أتقدم إليكم يا سيادة الرئيس بالتهنئة على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين. وترحب الأرجنتين بهذا التكريم لممثل مميز للجمهورية التشيكية.

إن الأرجنتين مبتهجة مع الأمم المتحدة لانضمام سويسرا، بوصفها عضواً جديداً، إلى المنظمة. ويأتي استقلال تيمور الشرقية وتشكيل أول حكومة لها ذات سيادة وانضمامها المنتظر إلى عضوية الأمم المتحدة نتيجة لكفاح ذلك البلد من أجل نيل حقه في تقرير المصير. ونحن نرحب بهذه الأمة الفتية التي تعمل الآن على الاندماج في الحياة الدولية.

وتود الأرجنتين أن تُعرب عن امتنانها الخاص للأمين العام، السيد كوفي عنان، الذي يترجم من خلال أعماله وبحثه المستمر عن السلام، تطلعات المجتمع الدولي الذي يسعى جاهدا لبناء عالم أكثر أمنا واستقرارا.

بعد عام من الهجمات الإرهابية الإجرامية التي وقعت في الولايات المتحدة، نكرر الإعراب عن تضامننا مع شعب هذا البلد الشقيق وحكومته، ومع الضحايا وأسرهم. إن الإرهاب ما هو إلا ثمرة التطرف السياسي أو الديني. ونحن على اقتناع بضرورة تعزيز التعاون الدولي في التصدي لأي تهديد إرهابي، بغية القضاء على ذلك التهديد الذي يعرض السلام والأمن الدولي للخطر، وضمان محاكمة المسؤولين عن تلك الهجمات ومعاقبتهم إلى جانب من يوفرون لهم المساعدة والدعم. فليس هناك مبرر، ولن يكون هناك أي مبرر، لهذه الأعمال الهمجية التي تُلحق العار بالبشرية.

وليس من الأمور المستصوبة أن تكون هناك بعض الدول الأعضاء التي لا تتقيد بقرارات الأمم المتحدة. ولا يمكن السكوت على أن تظل هذه القرارات حبرا على ورق عندما تعالج قضايا تتعلق ببقاء البشر على هذا الكوكب. ووجود ترسانات للأسلحة البكتريولوجية والكيميائية والأسلحة المماثلة الأخرى التي يمكن استخدامها في حرب تقليدية أو إرهابية، مسألة تؤثر سلبا على جميع سكان العالم رجالا ونساء وأطفالا.

إن بلدي، إلى جانب سائر أعضاء المجتمع الدولي، لطالما دعا حكومة العراق إلى أن تقبل فورا وبدون شروط وجود مفتشي الأمم المتحدة. فهؤلاء المفتشون يمثلوننا جميعا، ويقومون بتفتيش واحد منا. وليس هناك من سبب يُبرر رفض عمليات التفتيش إن لم يكن في الأمر ما يراد إخفاؤه.

وعليه، ترحب الأرجنتين بما أعلنه الأمين العام من أن العراق وافق أخيرا على السماح بدخول المفتشين من

دون شروط. ونأمل أن يفي العراق بوعده بنية صادقة، ونهنئ جامعة الدول العربية والأمين العام بكل حرارة على بذل هذا الجهد لإحلال السلام. إن حرص الأمم المتحدة في المقام الأول على حفظ السلام وصون الأمن الدولي جعلها تقطع شوطا بعيدا في هذا الاتجاه، حتى وإن كانت هناك بعض الحالات التي ما زالت تتسم بخطورة شديدة وتنطوي على إمكانية التحول إلى صراع، ولم يتم حسمها حتى الآن.

وتأتي الأحداث المبشرة بالخير والمتعلقة بإنشاء الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التي ناقشناها بالأمس، في تباين واضح مع الوضع المتدهور في الشرق الأوسط. وحكومة الأرجنتين تتابع بألم وقلق كبير أعمال العنف الجارية في تلك المنطقة. ونحن على اقتناع بأنه لن يتأتى أي حل ممكن من خلال الاستخدام العشوائي والوحشي للقوة، وارتكاب عمليات الاغتيال المدبرة أو الهجمات الإرهابية ضد المدنيين. فالطريق الوحيد المؤدي إلى السلام والاستقرار يمر عبر الحوار بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وبالتالي، نكرر التأكيد على موقفنا المؤيد لاستئناف المفاوضات بين الأطراف، على أمل التوصل إلى حل سلمي وعادل ونهائي للصراع. وهذا الحل ينبغي أن يشمل الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة، إلى جانب حق إسرائيل المشروع في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. ومعروض في الوقت الحالي عدد من خطط السلام، فضلا عن الجهود التي تبذلها اللجنة الرباعية. وجميع هذه المبادرات تستحق انتباهنا العاجل.

وفي الوقت الراهن، أود أن أؤكد على أن بلادي ستواصل توفير أفراد القوات المسلحة والشرطة وكذلك المدنيين لعمليات حفظ السلام التي يُنشئها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وذلك كتعبير عن تفاني الأرجنتين في قضية السلام، ورغبة منها في المساهمة في إيجاد حل للصراعات الخطيرة القائمة.

ونشدد مرة أخرى على التزام الأرجنتين الدائم بالديمقراطية والحماية الدولية لحقوق الإنسان وبأنشطة الأمم المتحدة في هذا الميدان. ونود أن نُعرب عن ارتياحنا لبدء سريان نظام روما الأساسي الذي كانت الأرجنتين طرفا من أطرافه المؤسسة.

إن الأرجنتين تمر اليوم بأزمة عميقة إلى حد غير عادي. وبالنسبة لانفتاح بلدنا على العالم، فإنه سيواصل مسيرته على الطريق الذي يجعله جزءا من مجموعة الأمم التي تتبادل السلع والخدمات، وهو ما واصل القيام به من دون انقطاع طوال السنوات الاثنتي عشرة الماضية. وبالتالي سنظل نُشارك بنشاط في المفاوضات المتعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية، وسوف نطبق سياسات تجارية جديدة تستهدف، كجزء من سياسة عامة للدولة، إعطاء الاقتصاد الأرجنتيني بُعدا تصديريا واضحا. فلا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي المطرد مع مرور الوقت، والتمكن من تسديد ديوننا، إلا بتوليد الحصائل من النقد الأجنبي عن طريق التجارة الدولية.

وترسيخ هذا النموذج يتطلب بالضرورة فتح أسواق البلدان المتقدمة النمو المحظورة حاليا، أمام المنتجات الأرجنتينية. وهدف تحسين فرص الوصول إلى أسواق البلدان الصناعية، كان على وجه التحديد، أثناء المؤتمر المعني بتمويل التنمية، المنعقد في مونتيري، موضوع توافق مطلق في الآراء، لأنه اعتبر أساسيا في مجال القضاء على الفقر، والشروع في السير على طريق التنمية.

ولتحقيق الرخاء لشعوبنا، من الضروري أن تنفذ هذه المبادرات، وألا تعتبر مجرد اقتراحات. ويلزم أن تكون الأعمال متسقة دائما مع المبادئ التي تم الإعراب عنها

والالتزامات التي قُطعت. ومن الأهمية بمكان أن تخفض التعريفات الجمركية المفروضة على منتجاتنا الزراعية، وفي نفس الوقت، أن تُلغى جميع الآليات والإعانات الحمائية. ففي عام ٢٠٠٠، ارتفعت تلك الإعانات داخل بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى رقم فلكي بلغ ٣٢٥ بليون دولار فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية وحدها، وكانت نسبة ٨٠ في المائة من هذا المبلغ منحة من الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي.

ومن الأساسي، إذن، أن تترجم المبادئ التوجيهية الرامية إلى تحقيق التجارة الحرة في مجال المنتجات الزراعية إلى واقع، مما يسمح للبلدان النامية بأن تكف عن المطالبة بالمعونة لمساعدتها في التعامل مع مشكلة بعينها، الأمر الذي يوجد حلقة مفرغة لا تؤدي إلا إلى زيادة أعباء ديونها التي هي ثقيلة أصلا وتفوق قدرتها على التحمل. وينبغي السماح لها بأن تواصل النمو عن طريق بيع منتجاتها. وأقول بعبارة أخرى، إننا نريد ممارسة التجارة بدلا من تلقي المعونة.

إن الوضع الاقتصادي الخطير الذي نواجهه في الأرجنتين جعل من الصعب علينا أن نفي بالتزاماتنا تجاه هذه المنظمة. وقد تم عرض هذه الصعوبات على لجنة الاشتراكات التي أصدرت توصية – نأمل أن تعتمدها الجمعية العامة – تدعو الدول الصديقة للأرجنتين إلى تفهم هذا الوضع.

وفي بيئة حافلة بالأزمات الاقتصادية والاجتماعية الحادة، أكدت حكومة جمهورية الأرجنتين مجددا، في المحافل الوطنية والدولية، التزامها الثابت بالمقاصد والمبادئ البرنامجية للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل. فهذا الاتفاق الدولي المدمج في دستورنا الوطني، تم تجسيده في مجموعة القيم والمعايير القانونية التي تتميز بها الأمة الأرجنتينية.

ولقد اعترف بلدي بكل وضوح بما للطفل من حقوق حتى وهو ما زال جنينا، كما أنه يُشدد على أهمية دور الأسرة في تنمية الطفل. وعلى نفس المنوال، نؤكد مرة أخرى على حقوق الأطفال الذين يختطفهم أحد الوالدين. ونشير هنا على وجه الخصوص إلى الحالة المؤلمة التي يعيشها كريم وزهيرة وشريف، أطفال مواطنتنا غابرييلا آرياس أوريبورو. فمن دواعي الأسف أنه على الرغم من الجهود الجبارة التي بذلتها الأسرة والمسؤولون الأرجنتينيون، لم نتلق أي رد من المملكة الأردنية على طلبنا بإيجاد آلية من نوع ما تتيح إيجاد علاقة مستقرة ودائمة بين أولئك الأطفال ووالدهم. وقد تلقى هذا الوضع تأييدا واضحا في اجتماع الخبراء الحكوميين الذي دعت إلى عقده الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية في مونتفيديو بأوروغواي.

وتعتقد حكومة الأرجنتين أن نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عُقد مؤخرا في جوهانسبرغ، تُشكل اتفاقا مجديا وعمليا يمكن على أساسه التحرك قدما في تنفيذ إجراءات محددة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

ويؤسفني أن أقول إن أهم بيان أُلقي في مؤتمر القمة ذاك، جاء من مجموعة من الأطفال قالوا: ”إننا نسأل أنفسنا عما إذا ستسقط الثلوج يوما ما في منتصف الصيف،“ و ”إننا نحتاج إلى أعمال أكثر مما نحتاج إلى كلمات وتصفيق“. ومن المؤسف أنه لم يُحرز سوى تقدم ضئيل لوقف السلسلة المتصلة من الكوارث البيئية.

وكما تدرك الجمعية العامة تماما، تخوض جمهورية الأرجنتين مع المملكة المتحدة نزاعا حول السيادة على جزر مالفيناس وجنوب جورجيا وجزر ساندويتش الجنوبية، فضلا عن المناطق البحرية المحيطة. فاستعادة السيادة الكاملة على هذا الجزء من أراضينا الوطنية، مع احترام مصالح السكان

والقانون الدولي، مبدأ مكرس في دستور الأرجنتين. وكانت هذه القضية مدرجة في برنامج عمل هذه المنظمة، التي دعت حكوميتْ الأرجنتين وحكومة المملكة المتحدة في قرارات عديدة إلى استئناف المفاوضات لإيجاد حل دائم وعادل للنزاع على السيادة، وبالتالي لإنهاء حالة استعمارية فرضت باستخدام القوة عام ١٨٣٣.

والآن، تمشيا مع هذا الطلب، تؤكد الأرجنتين من جديد استعدادها القوي لاستئناف المفاوضات الثنائية مع المملكة المتحدة لإيجاد حل لهذه المسألة، وتأييدها لبعثة المساعي الحميدة التي أوكلتها الجمعية العامة للأمين العام بغية مساعدة الطرفين على تحقيق ذلك الهدف.

وقبل ثلاثة عقود تقريبا، وفي نفس هذه القاعة، أعلن البابا بولس السادس من هذه المنصة أن التنمية هي الاسم الجديد للسلام. وهذه العبارة الحكيمة الموجزة صحيحة تماما اليوم وتشير إلى الطريق الذي يجب أن نسير عليه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ناصر بن عبد العزيز النصر، رئيس وفد قطر.

السيد النصر (قطر): السيد الرئيس، أشكركم كثيرا على إتاحتكم لي فرصة الحديث في هذا المحفل الجليل واسمحوا لي أن أتقدم إليكم بخالص التهنئة على انتخابكم لرئاسة الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ولا شك لدينا في أنكم بما لديكم من خبرة وحنكة وما تتحلون به من صبر فائق ستضفون طابعا مميزا على إدارة أعمال الجمعية العامة في هذه الدورة.

واسمحوا لي أن أتقدم من خلالكم بالتهنئة إلى السيد هان سونغ - سو، على رئاسته للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة بمهارة واقتدار. كما أحيي السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، الذي يقود الأمانة العامة في أدق وأصعب المراحل التي تمر بها المنظمة وهي تواجه العديد من التحديات والضغوط والمواقف الخطيرة المهددة للأمن والسلم الدوليين.

ويشرفني ويسعدني هنا أن أتقدم إلى دولة تيمور الصديقة بالتهنئة على استقلالها وانضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة رمز الأمل لكافة شعوب دول العالم التي كافحت لتنال حريتها.

كما لا يفوتني أن أرحب ترحيبا حارا بانضمام دولة الاتحاد السويسري الصديقة عضوا كاملا في منظومة الأمم المتحدة.

لقد برزت خلال هذه الدورة على المسرح الدولي أحداث هامة منذ انعقاد الدورة الماضية وفي أعقاب الهجوم الإرهابي على مركز التجارة العالمي في نيويورك الذي أوجد تعقيدات غير مسبوقة في السياسة والعلاقات الدولية، وظلت التغيرات السياسية والاجتماعية تتسارع وتفرز كل يوم أنماطا جديدة من الاتجاهات المتضاربة.

وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، فقد قامت دولة قطر بوصفها رئيسا لمؤتمر القمة الإسلامي التاسع، بالدعوة إلى عقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية بالدوحة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، أسفر عن إدانة واضحة لكل أعمال الإرهاب الدولي بما فيه إرهاب الدولة، وشدد على الحاجة الملحة إلى التوصل إلى تعريف للإرهاب يتفق عليه دوليا، مع التفريق بين الإرهاب ومشروعية مقاومة العدوان الخارجي أو الاحتلال الأجنبي من أجل التحرر الوطني وتقرير المصير.

ولا يفوتني أن أسجل هنا، ومن هذا المنبر، قناعتنا التامة بميثاق الأمم المتحدة ودورها الأساسي الهام في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وتحقيق التنمية والرفاهية للإنسان وحفظ كرامته.

وهنا، لا بد من الإشارة بصورة حازمة إلى ضرورة أن تتصف أعمال مجلس الأمن بالشفافية، والتخلي عن

الانتقائية فيما يتعلق بتنفيذ أحكام الميثاق. ولا مناص من إعادة النظر في أمر العضوية الدائمة لمجلس الأمن حتى لا تتمتع فئة قليلة من أعضائه بحق النقض الذي يمكّن دولة واحدة من إبطال رأي الآخرين مجتمعين، في وقت تبشر الأمم المتحدة بقيم الديمقراطية والمشاركة والعدل والمساواة.

إن طبيعة ممارسات هذه المنظمة يجب أن تكون حيادية صارمة وأن تطبق الإجراءات اللازمة في حفظ الأمن والسلم الدوليين على الجميع بدون استثناء أو معاملة تفضيلية. إننا نأبى أن تكون قرارات مجلس الأمن مزدوجة المعايير وانتقائية بالدرجة التي تسمح لإسرائيل بعدم تنفيذ أي من القرارات الصادرة من مجلس الأمن أو الجمعية العامة.

وإننا لن نرضى أن يقع شعب فلسطين والشعب العربي في مرتفعات الجولان السورية المحتلة وفي جنوب لبنان فريسة للاعتداءات الوحشية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي على مرأى ومسمع من الرأي العام العالمي، في حين أن إسرائيل تنتهك قرارات الشرعية الدولية وترفض تنفيذ قراراتها بدون أن يتحرك مجلس الأمن أو أن تتحرك أجهزة الأمم المتحدة الأخرى لتضع حدا لذلك.

ونحن نراقب بأسى التردي الخطير للوضع الأمني في الأراضي الفلسطينية، والتحدي السافر للمجتمع الدولي والأعراف والقوانين الدولية، بفرض الحصار على الرئيس عرفات والقيادات الشرعية والمنتخبة من قبل الشعب الفلسطيني، والقيام باغتيال وخطف واعتقال الزعماء الفلسطينيين، وهدم المنازل فوق رؤوس سكانها من النساء والشيوخ والعواجز والأطفال، واستهداف أماكن العبادة، مما حدا بالغالبية العظمى من الدول، ومسؤولي المنظمات الدولية والإنسانية والصليب الأحمر الدولي أن يسجلوا استنكارهم وإدانتهم الدامغة لتلك المجازر والأعمال.

إن ما اقترفته القوات الإسرائيلية من مجزرة في جنين وفي غزة، يشكل أخطر انتهاك صارخ في العصر الحديث لأحكام القانون الإنساني الدولي، بل للقانون الدولي نفسه واتفاقيات حقوق الإنسان، وعلى نحو خاص اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، المعنية بحقوق المدنيين وممتلكاتهم وقت الحرب.

إن على إسرائيل إن أرادت الأمن أن تسعى إلى السلام، من خلال تطبيق قرارات الشرعية الدولية، متمثلة في قرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة، وجميعها تقر الحق الكامل غير المنقوص للشعب الفلسطيني لاستعادة كامل حقوقه الوطنية المشروعة، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف، وكذلك الانسحاب من الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، ومما تبقى من الأراضي اللبنانية.

ومن مستلزمات الحياة التي تليق بالإنسان صون حقوقه الأساسية، بدون تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو العقيدة، أو الجنس، أو اللغة، أو الثروة، أو المنبت الاجتماعي. ونحن كأهل ديانة سماوية ملزمون دينيا بصون حقوق الإنسان وحمايتها، حقوقا أصيلة للإنسان لأن لدينا، إضافة للمرجعية الوضعية، مرجعية إلهية، وأن كتابنا الكريم قد أوجب رعايتها. ونحن في دولة قطر، نرعاها فعلا ونسهر على حمايتها، ونجعل من صونها معيارا لمدى تديننا وتقدمنا.

إن العديد من الدول تتهم كثيرا من المنظمات التي تعلن الاهتمام بحقوق الإنسان بالتحيز والانتقائية وازدواجية المعايير، وتركيزها على الحقوق السياسية والمدنية دون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهذه الحقوق الأخيرة لا تقل أهمية عن الحقوق السياسية والمدنية. بل إن

تلك الحقوق، على أهميتها، قد تفقد مضمونها إذا غابت الحقوق الأخرى.

لقد قطعت دولة قطر شوطا طويلا نحو حماية حقوق الإنسان، وحكم القانون، ومبادئ الديمقراطية والشورى، وترسيخ أركان الحكم الرشيد. كما تم الانتهاء من إعداد دستور جديد للبلاد يوفر ويضمن الحريات العامة، وحرية الانتخابات البرلمانية، كما يعطي الدستور الجديد المرأة ولأول مرة حقها الكامل في الانتخاب والتمثيل.

ونحن في منطقة الشرق الأوسط يهمنا ويهددنا الخطر الماثل والواضح في ميزان القوى، إذ أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تمتلك ترسانة من الأسلحة النووية، وترفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتوقيع عليها.

وإننا نهيب بجميع الدول المحبة للسلام بأن تطالب إسرائيل بالانضمام إلى المعاهدة، وإخضاع منشآتها النووية للرقابة الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ولقد برزت خلال المرحلة الحالية توجهات إيجابية في بعض القضايا الدولية الهامة. وبالنسبة للوضع في العراق فإننا نرحب بقبول العراق عودة المفتشين الدوليين والتزامه المعلن بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، واستئناف الحوار بين العراق والأمم المتحدة، ونؤكد على ضرورة الحفاظ على سيادة واستقلال العراق ووحدة أراضيه، ونأمل أن يؤدي الحوار إلى حل شامل يتضمن تعليق الجزاءات التي تتسبب بمشاق كبيرة للشعب العراقي، وإنهائها.

ومثال آخر على ما يجب أن تقوم به الأمم المتحدة من إحقاق الحق هو رفع العقوبات المفروضة على الجماهيرية الليبية كليا، إذ أن الجماهيرية الليبية قد أوفت بالتزاماتها جميعا وقامت بتسليم المطلوبين.

وينعقد اجتماعنا هذا في ظروف يمر بها الوضع الاقتصادي في البلدان النامية بوضع خطير على تنمية شعوبها نتيجة لعوامل تتمثل في ثقل أعباء ديونها الخارجية، وتراجع تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية لها، ووضع القيود أمام وصول صادراتها إلى الأسواق العالمية، وحصولها على أسعار غير منصفة لسلعها الأساسية المصدّرة.

إن الحالة الاقتصادية في القارة الأفريقية لا تزال حرجة رغم الجهود التي تبذلها الدول الأفريقية والمجتمع الدولي للتغلب على مشاكلها الإنمائية. فالأوضاع الاقتصادية تزداد سوءا، وأعباء الديون الخارجية تتفاقم، وإن ما تم تحقيقه من تنمية يذهب لخدمة ديونها ولسد العجز المتأتي من التدفق العكسي للموارد. كما وأن أفريقيا هي أشد القارات تضررا من جراء تفشي مرض فيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

إننا ندعم مجهودات الأمين العام ونثمّن كثيرا مبادراته المطروحة بغرض إصلاح الأمم المتحدة. ويقودنا هذا إلى التأمل في برنامج الإصلاح الذي كان قد طرحه في عام ١٩٩٧، ووافقت عليه الجمعية العامة. ولقد لاحظنا بقلق بالغ أن الثمار المؤمّلة من ذلك الإصلاح في حقل نشاطات الأمم المتحدة للتنمية، لم يتم جنيها كاملا حتى اليوم، بل إننا ظللنا نشهد تناقصا مستمرا في التمويل أدى إلى استقطاع برامج التنمية وتخفيضها.

وإننا نعتقد أن نشاطات الأمم المتحدة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تحظى بمكان الصدارة في عمليات الأمم المتحدة، حسب ما ورد في مبادئ الميثاق وأهدافه، لأنه بدون ذلك، يصعب استتباب الأمن والسلم.

ولقد تطرق إعلان الألفية إلى مواضيع شتى تهدف إلى تحقيق النماء الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية

المستدامة، وعني خاصة بالتنمية البشرية المستدامة التي هدفها الإنسان بصفته العنصر الحاسم في التنمية.

ومن أجل ذلك فقد كانت التنمية البشرية الموضوع الرئيسي للحوار رفيع المستوى الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لهذا العام. والأهداف المرسومة في إعلان الألفية للقضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي، والعزم على وقف انتشار فيروس نقص المناعة المكتسب، ثم بداية تحقيق انحسار المرض بحلول عام ٢٠١٥، تحتاج كلها إلى تضافر الجهود، وتوفر الإرادة السياسية، وزيادة المساهمات الطوعية والتدفقات المالية للاستثمارات من المصادر المحلية والأجنبية، وتحقيق الأهداف المرسومة في مؤتمر مونتيري، وأهمها تحقيق نسبة ٠,٧ في المائة من دخل الدول الصناعية الغنية للمساعدة الإنمائية الرسمية وهو ما قطعته هذه الدول على نفسها في مؤتمرات سابقة آخرها مؤتمر مونتيري.

ولا بد هنا أن نشير إلى مؤتمر الدوحة والأهمية التي علقها المؤتمر على حرية التجارة وتحرير الاقتصاد، وتعزيز توسيع الهياكل الأساسية، وزيادة القدرة التنافسية للدول النامية، وخاصة الدول الأفريقية، ونقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتنويع الاقتصادي، والتجارة الدولية وتوسيع نطاق الوصول إلى الأسواق، وكفالة تدفقات خارجية من الموارد، وتخفيف عبء الديون.

ودأبت حكومة دولة قطر على معارضة فرض عقوبات انفرادية قسرية تتعدى الولاية الإقليمية لدولة ما على أية دولة ذات سيادة، وترى أن فرض عقوبات على دول أخرى بغية خدمة مصالح اقتصادية، أو تحقيق غايات سياسية يشكل انتهاكا لمبدأ المساواة في السيادة وحق تقرير المصير على نحو ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة، وما نصت عليه قرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة.

ولذلك فإن دولة قطر تؤكد رفضها القاطع لكل المحاولات الرامية إلى تطبيق القوانين المحلية عبر الحدود على مواطني وشركات دول أخرى بغرض إكراه هذه الدول على الامتثال لتدابير اقتصادية بصورة انفرادية وتتعدى الولاية القانونية للدول، الأمر الذي يتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقوانين منظمة التجارة العالمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة العامة هذا الصباح.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.